

من أبواب الكتاب

باب الأفعال التي تستعمل وتلغى دراسة وتحليل

تأليف

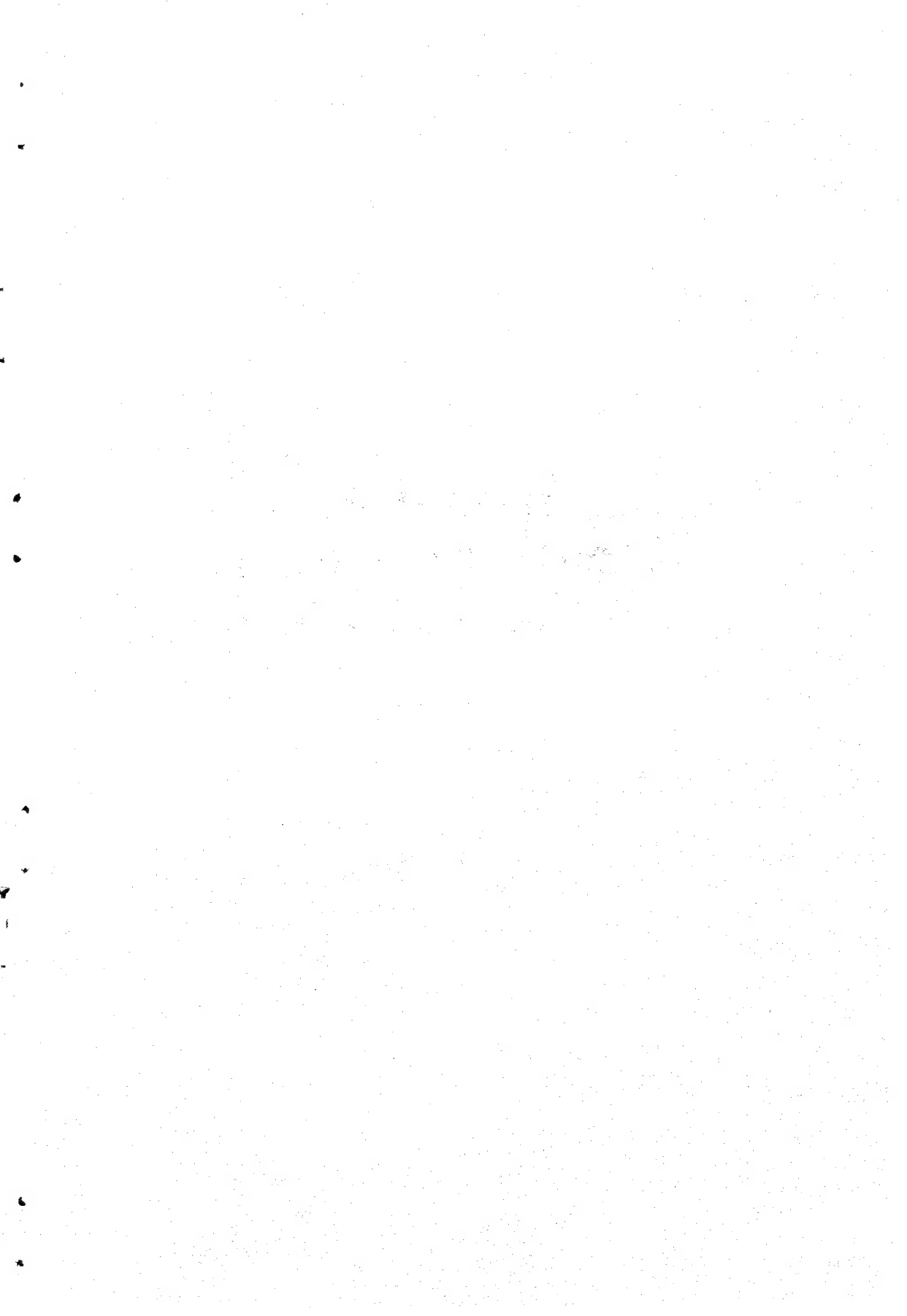
د. عبد العظيم فتحي خليل

أستاذ مساعد بكلية اللغة العربية بالقاهرة

الطبعة الأولى

(١٤١٩هـ - ١٩٩٨م)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المقدمة

الحمد لله الذي خلق الإنسان ، وعلمه البيان ، وميزه بفصاحة
اللسان ، وذكاء الجنان ، وصلي الله على سيدنا محمد أكمل بني الإنسان ،
وأفصح ولد عدنان .

وبعد ..

فهذا باب من أبواب الكتاب صحبته زمنا ليس بالقصير دراسة
وتدريسا ، وحاولت أن أتعرف على خفاياه وأسبر غوره بعيدا عن التأثير
بما كتبه الشراح تارة ، ومستنيرا بشروحهم تارة أخرى .

كما حاولت أن أوضح ما فيه من إيهام يتعلق بالعبارة ، وأن أبرز ما
فيه من عناصر وخصائص ، وأن أدلي بدلوي في مسائله نقدا وترجيحا ،
وقد رأيت تقسيم ما ورد فيه من نصوص سيوييه إلى مباحث ، مع
المحافظة على سياق النص كما ورد في الكتاب ، وأضفت إلى ذلك
مبحثين ، فصارت مباحثه عشرة ، وهذا بيانها :

المبحث الأول : عنوان الباب .

المبحث الثاني : أفعال القلوب وعملها .

المبحث الثالث : حكم الإلغاء ومواضعه .

المبحث الرابع : القول وأحكامه .

المبحث الخامس : إلغاء مصدر الفعل القلبي .

المبحث السادس : توكيد الفعل الملغي .

المبحث السابع : من أحكام أفعال القلوب .

المبحث الثامن : من أحكام أي .

المبحث التاسع : متمامات الباب .

المبحث العاشر : تعقيب ونقد .

وقد أتبع هذه المباحث بخاتمة تتضمن أهم نتائج البحث .

وأسأل الله تعالى أن ينفع به ، وأن يجعل عملي خالصا لوجهه إنه

سميع مجيب .

المؤلف

* * *

المبحث الأول : عنوان الباب

قال سيبويه : « هذا باب الأفعال التي تستعمل وتلغى » (١) .

* « هذا » : كثيراً ما يصدر سيبويه أبواب كتابه باسم الإشارة ، وقد تساءل السيرافي (٢) في شرحه للكتاب عن ذلك بقوله : إلام أشار سيبويه بقوله « هذا » والإشارة بها تقع إلى حاضر ؟ ثم أجاب بأن ذلك يحتمل ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون أشار إلى ما في نفسه من العلم ، وذلك حاضر ، كما يقول القائل : قد نفعنا علمك هذا الذي تبته ، وكلامك هذا الذي تتكلم به .

والثاني : أن يكون أشار إلى متوقع قد عرف وانتظر وقوعه في أقرب الأوقات إليه ، فجعله كالكائن الحاضر تقريباً لأمره كقول القائل : هذا الشتاء مقبل ، وهذا الخليفة قادم ، ومثله قول الله عز وجل : ﴿ هذه جهنم التي يكذب بها المجرمون ﴾ (٣) .

والثالث : أن يكون وضع كلمة الإشارة غير مشير بها ليشير بها عند الحاجة والفراغ من المشار إليه ، كقولك : هذا ما شهد عليه الشهود المسمون في هذا الكتاب ، وإنما وضع ليشهدوا ، وما شهدوا بعد .

أقول : ولعل أقرب هذه الأوجه إلى القبول هو الوجه الثاني ، فإن المؤلف للباب أو الكتاب لا يستحضر في نفسه عند البدء به جميع ما

(١) الكتاب ١ / ١١٨ . (٢) شرح كتاب سيبويه ١ / ٤٥ .

(٣) الرحمن : ٤٣ .

يتكون منه من جزئيات ، كما أن وضع كلمة الإشارة مع عدم الإشارة بها للإشارة بها عند الحاجة ليس مناسباً لمقام التأليف .

* « باب » : « الباب » في اللغة : مدخل البناية أو البيت أو الغرفة أو نحوها ، ويطلق على ما يسد به المدخل من خشب أو حديد أو غيرها^(١) ، ويعرف بأنه : فرجة في ساتر يتوصل بها من خارج إلى داخل أو من داخل إلى خارج ، وهو حقيقة في الأجسام كباب المسجد ، ومجاز في المعاني كـ « باب الصلاة » ، ولهذا سمي به كل ما يتوصل به إلى شيء ، وذكر أبو البقاء^(٢) في تعريفه أنه طائفة من الألفاظ الدالة على مسائل من جنس واحد ، قال : « وقد يسمى به ما دل على مسائل من صنف واحد » .

* و « الأفعال » : جمع « فعل » ، وهو في اللغة : العمل^(٣) ، أو الحدث الذي يحدثه الفاعل من قيام أو قعود أو نحوهما^(٤) .

وفي الاصطلاح : - كما في الكتاب - أمثلة أخذت من ألفاظ الأحداث وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع .
قال سيويوه^(٥) : فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث وحمد ، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك أمرا : اذهب واقتل واضرب ، ومخبرا : يقتل ويذهب ويضرب ، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت .

(١) المعجم الوسيط (بوب) ، الرائد ٢٩٧ / ١ .

(٢) الكليات ص ٢٤٩ . (٣) المعجم الوسيط (فعل) .

(٤) شرح شذور الذهب ص ١٨ . (٥) الكتاب ١٢ / ١ .

وقد تعددت تعريفات النحويين للفعل ، ومما ذكروه في ذلك :

- الكلمة التي تسند إلى شيء ولا يسند إليها شيء ^(١) .

- كلمة تدل على معنى في نفسها دلالة مقترنة بزمان ذلك المعنى ^(٢) .

- ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ^(٣) .

- وقال أبو حيان ^(٤) : أحسن ما حد به الفعل أن يقال : الفعل كلمة متعرضة بينيتها لزمان معناها .

- وفي شرح المفصل لابن يعيش ^(٥) : كل كلمة تدل على معنى في نفسها مقترنة بزمان .

وأرى أن الأدق في ذلك أن يقال : مقترنا بزمان ^(٦) ؛ لأن المقترن بالزمان هو المعنى لا الكلمة .

* و« تستعمل » : مضارع استعمل ، ويقال في اللغة : استعمل الآلة : أي عمل بها ، واستعمل فلانا : اتخذها عاملا ، واستعمل الثوب ونحوه : استخدمه فيما يعد له ^(٧) .

فمعنى « تُستعمل » يعمل بها فيما بعدها من ألفاظ ، أو تتخذ

(١) الإرشاد ص ٧٣ . (٢) الفصول الخمسون ص ١٥٢ .

(٣) شرح شذور الذهب ص ١٨ .

(٤) التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٤٨/١ .

(٥) ٢/٧ . (٦) انظر أسرار العربية ص ١١ .

(٧) المعجم الوسيط (عمل) ، والرائد ١١٤/١ .

عاملة فيما بعدها من الألفاظ ، أو تستخدم في ما أعدت له وضعاً ، وهو نصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر ، نحو : علمت زيداً حاضراً .

* و « تلغى » : أي يُبطل عملها فيما بعدها ، من ألغى الشيء : أبطله .

والإلغاء في الاصطلاح : إبطال عمل العامل لفظاً وتقديراً ، ويقابله التعليق ، وهو إبطال عمله لفظاً لا تقديراً^(١) .

وقد عرف بعضهم الإلغاء بأنه ترك العمل لفظاً ومعنى لغير مانع ، والتعليق بأنه ترك العمل لفظاً لا معنى لمانع^(٢) .

وأرى أن الأدق استبدال المعنى في ذلك بالتقدير ؛ لأن الإلغاء والتعليق لا تعلق لهما بالمعنى ، وإنما يتعلقان بالعمل والإعراب ، وأما معنى الفعل فهو ثابت ومراد في جميع أحواله من إعمال وإلغاء وتعليق .

وهذا الباب عبر عنه سيبويه أيضاً بقوله : « باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر »^(٣) ، وقد تعددت أسماؤه لدى النحويين ، ومن أسمائه :

- باب « ظن » وأخواتها أو ظننت وأخواتها ، وهذا هو الكثير الشائع^(٤) .

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٨٦/٧ .

(٢) شرح الكافية للرضي ٢٧٩/٢ ، وتوضيح المقاصد ٣٧٨/١ .

(٣) الكتاب ٣٨/١ .

(٣) الإيضاح ص ١٣٣ ، والمخلص ٢٥٤/١ ، وشرح ألفية ابن معطي ٥٠٤/١ ==

- باب « حسب » وأخواتها ^(١) .
- باب أفعال القلوب ^(٢) .
- باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ^(٣) .
- باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين ليس لك أن تقتصر على أحدهما ^(٤) .
- باب الأفعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين ^(٥) .
- وقال ابن مالك ^(٦) في تسميته : باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر الداخل عليهما « كان » والممتنع دخولها عليهما لاشتغال المبتدأ على استفهام فتنصبهما مفعولين .
- وموضوع هذا الباب عند سيويه هو الأفعال التي تعمل فيما بعدها تارة ، وتلغى فلا تعمل فيه لفظا ولا محلا تارة أخرى ، وهي أفعال القلوب التي تدخل على المبتدأ والخبر فتجعل الخبر يقينا أو شكاً ^(٧) .
-
- == شرح الألفية لابن الناظم ص ٧٤ ، وتوضيح المقاصد ١/ ٣٧٤ ، والجامع الصغير ص ٧١ ، وشرح الأشموني للألفية ١٨/ ٢ ، والفرائد الجديدة ١/ ٢٩٠ ، وجمع الهوامع ٢/ ٢٠٩ .
- (١) شرح عمدة الحفاظ ١/ ٢٤٤ .
- (٢) شرح الأئموذج ص ١٤٩ ، وابن يعيش ٧/ ٧٧ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٦٣ وشرح اللمحة البدرية ٢/ ٥٣ ، وشرح المقدمة الكافية ٣/ ٩٠ .
- (٣) ارتشاف الضرب ٣/ ٥٦ .
- (٤) التبصرة والتذكرة ١/ ١١٣ ، وانظر : الأصول في النحو ١/ ١٨٠ .
- (٥) التصريح ١/ ٢٤٦ . (٦) تسهيل الفوائد ص ٧٠ .
- (٧) انظر الأصول ١/ ١٨٠ .

المبحث الثاني : أفعال القلوب وعملها

قال سيبويه : " فهي ظننت ، وحسبت ، وخلت ، وأريت ، ورأيت ، وزعمت ، وما يتصرف من أفعالهن " (١) .

* الفاء هنا عاطفة عطف ما بعدها على ما قبلها عطف جملة على جملة ، وقد ذكر من أفعال القلوب هنا ستة أفعال ، وهي :

١ - « ظننت » : قال أبو هلال العسكري : الظن ضرب من أفعال القلوب يحدث عند بعض الأمارات ، وهو رجحان أحد طرفي التجويز (٢) ، وقال أبو البقاء (٣) : هو أخذ طرفي الشك بصفة الرجحان وقال أيضا : هو التردد الراجح بين طرفي الاعتقاد غير الجازم .

وهذا معناه أنك إذا قلت : ظننت زيدا مسافرا ، فمعناه أنك شككت أهو مسافر أم مقيم ، ثم ترجح عندك ببعض الأمارات أنه مسافر ، فقلت ذلك .

وقد يطلق الظن بإزاء العلم على كل رأي واعتقاد من غير قاطع ، فيقال إنه دل على اليقين ، فهو من الأضداد ، يكون يقينا ويكون شكاً (٤) ، قال ابن مالك (٥) : وتستعمل ظن في المتيقن كثيرا كقوله تعالى : ﴿ الذين يظنون أنهم ملاقو ربهم ﴾ (٦) .

٢ - « حسبت » : الحسبان : اسم للظن على جهة التوسع ، وأصله

(١) الكتاب ١ / ١١٨ . (٢) الفروق اللغوية ص ٧٨ .

(٣) الكليات ص ٦٧ ، ٥٩٣ . (٤) المصدر السابق ص ٥٩٣ ، ٥٩٤ .

(٥) شرح التسهيل ٢ / ٨٠ . (٦) البقرة : ٤٦ .

الحساب ، تقول : أحسبه بالظن قد مات ، كما تقول : أعده قد مات ، ثم
كثر حتى سمي الظن حسباناً على جهة التوسع ، وصار كالحقيقة بعد كثرة
الاستعمال^(١) .

٣- « خلت » : المراد به « خال » بمعنى : ظن ، ومضارعه : يخال .

وهذه الثلاثة اشتهر استعمالها في غير المتيقن^(٢) ، ومن شواهد
إعمالها بهذا المعنى :

قول الشاعر : (طويل)

ظنتك إن شئت لظي الحرب صالياً
فعرّدتَ فيمن كان عنها معرّداً^(٣)

وقول زفر بن الحارث : (طويل)

وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة ليالي لا قينا جذاماً وحميراً^(٤)

وقول الآخر : (طويل)

إخالُّك إن لم تغضض الطرف ذا هوى
يسومُّك ما لا يستطيعُ من الوجد^(٥)

(١) الفروق اللغوية ص ٧٩ ، ٨٠ . (٢) شرح التسهيل لابن مالك ٨٠/٢ .

(٣) المصدر السابق ، وشفاء العليل ٣٩٤/١ ، والتصريح ٢٤٨/١ ، والأشمونى
٢١/٢ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٨٠/٢ ، وشفاء العليل ٣٩٤/١ ، وتخليص الشواهد
ص ٤٣٥ ، والتصريح ٢٤٩/١ .

(٥) شرح التسهيل ٨٠/٢ ، وشفاء العليل ٣٩٤/١ ، والمساعد ٣٦٠/١ ، ==

وتستعمل « ظن » في المتيقن كثيرا كما تقدم ، ويقل ذلك في
« حسب » ، و « خال » ^(١) ، فمما ورد من ذلك في « حسب » قول لبيد :
(طويل)

حسبتُ التقي والجود خيرَ تجارة

رباحا إذا ما المرء أصبح ثاقلا ^(٢)

ومما ورد في « خال » قول النمر بن تولب : (طويل)

دعاني الغواني عمَّهنَّ وخلَّتني

لي اسم فلا أدعى به وهو أول ^(٣)

٤ - « أريت » : معناه : حسبت وظننت ، قال الجرجاني ^(٤) : أرى
زيداً منطلقاً ؛ بمعنى : أحسب زيدا منطلقاً ، وهو منقول من : أريته زيدا
منطلقاً ؛ أي : أعلمته ، إلا أنه لما لم يكن ها هنا معلّمٌ ومُرٌ على الحقيقة ،
وإنما أراد ما يهجس في نفسه ، فصار كأنه يرى ويحدث ويعلّم من جهة
نفسه وخاطره جرى في الإفادة مجرى أن تقول : أرى ، فتأتي بلفظ فعل

== والتصریح ٢٤٩/١ ، والهمع ٢١٦/٢ .

(١) شرح التسهيل ٨٠/٢ ، شفاء العليل ٣٩٤/١ ، المساعد ٣٦٠/١ ، التصریح
٢٤٩/١ .

(٢) شرح التسهيل ٨١/٢ ، شرح الكافية الشافية ٥٤٣/٢ ، شرح ابن الناظم ص
٧٥ ، تخلص الشواهد ص ٤٣٥ ، التصریح ٢٤٩/١ ، الأشموني ٢١/٢ ،
الفرائد الجديدة ٢٩٥/١ .

(٣) شرح التسهيل ٨١/٢ ، شرح الكافية الشافية ٥٤٤/٢ ، شرح ابن الناظم ص
٧٥ ، تخلص الشواهد ص ٤٣٧ ، الأشموني ٢٠/٢ ، الفرائد ٢٩٥/١ .

(٤) المقتصد ٣٩٣/١ .

الفاعل كما كان شُهر بمعنى اشتهر أو ظهر حيث لم يرد شاهر ، لكنه خرج عن معنى رأيت من حيث إن رأيت الذي يتعدى إلى مفعولين يكون بمعنى علمت ، وأرى بمعنى أحسب لا بمعنى أعلم .

وقال في موضع آخر من المقتصد^(١) : أرى أصله من أريت ، ثم بني للمفعول به ف قيل : أريت زيدا منطلقا ، ودخله معنى ظننت ، فأرى مضارع أريت ، والغالب عليه معنى الشك هو المضارع .

ويستفاد من كلام الرضي^(٢) أن « أرى » الذي هو بمعنى الظن ويعمل عمله لم يستعمل بمعنى علم ، وإن كانت أريت بمعنى أعلمت .

٥ - « رأيت » : بمعنى : علمت أو ظننت ، والأول كثير ، ومن شواهد قول خدّاش بن زهير : (وافر)

رأيت الله أكبر كل شيء محاولة وأكثرهم جنودا^(٣)

والثاني قليل ، ومن شواهد قوله تعالى : ﴿ إنهم يرونه بعيدا ﴾^(٤) أي يظنوننه .

٦ - « زعمت » : قال الفيروزابادي^(٥) : الزعم مثلثة : القول الحق ، والباطل والكذب ، ضد ، وأكثر ما يقال فيما يشك فيه ، ونقل

(١) ٤٩٤ / ١ ، وانظر الإرشاد ص ١٨٦ . (٢) شرح الكافية ٢ / ٢٧٧ .

(٣) المقتضب ٩٧ / ٤ ، وشرح التسهيل ٨١ / ٢ ، شرح ابن الناظم ص ٧٤ ، قطر الندى ص ٢٣٦ ، شرح اللمحة البدرية ٥٤ / ٢ ، الأشموني ١٩ / ٢ ، والكوكب الدرّي ص ٣١٣ .

(٤) المعارج : ٦ . (٥) القاموس المحيط - باب الميم - فصل الزاي .

الأشْمُونِي^(١) ثلاثة أقوال عن العلماء في معنى الزعم ، ويستفاد منها أن « زعمت » عند السيرافي بمعنى : قلت قولاً مقروناً باعتقاد^(٢) ، وعند الجرجاني بمعنى : قلت قولاً مقروناً بعلم ، وعند ابن الأنباري بمعنى : قلت قولاً غير صحيح .

ويرجح الأشْمُونِي ما ذكره ابن الأنباري بقوله : « ويقوي هذا قولهم : زعم مطية الكذب ، أي هذه اللفظة مركب الكذب » ، أقول : ويرجحه أيضاً قول أبي البقاء : « من عادة العرب أن من قال كلاماً وكان عندهم كاذباً قالوا : زعم فلان ، وقال شريح : لكل شيء كنية ، وكنية الكذب : زعم »^(٣) ، ويرى الراغب أن الزعم : حكاية قول يكون مظنة للكذب^(٤) .

ومن شواهد إعمالها قول أبي أمية الحنفي : (خفيف)

زعمتني شيخاً ولست بشيخ إنما الشيخ من يدبُ ديباً^(٥)

والأكثر تعدي « زعم » إلى أن وصلت^(٦) كما في قوله تعالى : ﴿ زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا ﴾^(٧) .

(١) شرح الألفية ٢٢/٢ .

(٢) وانظر توضيح المقاصد ١/٣٧٥ ، وتخليص الشواهد ص ٤٢٩ ، وشرح الفية ابن معطي ١/٥٠٤ .

(٣) الكليات ص ٤٨٨ . (٤) المفردات ص ٢١٣ .

(٥) قطر الندى ص ٢٤٠ ، شرح شذور الذهب ص ٤٦٤ ، التصريح ١/٢٤٨ ، الأشْمُونِي ٢٢/٢ ، الفرائد ١/٢٩٣ ، الهمع ٢/٢١١ .

(٦) شرح شذور الذهب ص ٤٦٥ ، الأشْمُونِي ٢٢/٢ .

(٧) التغابن : ٧ .

وقول سيويه : « وما يتصرف من أفعالهن » يحتمل بيان كون الإعمال تارة والإلغاء تارة أخرى خاصاً بالتصرف من أفعال القلوب ، فيشمل ما ذكره منها والذي لم يذكره ، ويحتمل أيضاً بيان أن لتصرفات هذه الأفعال من مضارع وأمر واسم فاعل ونحوها ما لها من إعمال وإلغاء^(١) .

وقد ذكر سيويه في هذا الباب ستة أفعال ، ويضاف إليها فعلان آخران ذكرهما في مواضع أخرى من الكتاب ، وهما :

* « وجد » : وقد ذكره في باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين ، وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر ، ومثل له هناك بقوله : وجد عبد الله زيدا ذا الحفاظ^(٢) ، كما ذكره في حديثه عن ضمير الفصل ، وشرط فيه أن لا يراد به وجدان الضالة^(٣) .

* « علم » : وقد ذكره في باب الفاعل المذكور ، ومثل له بقوله : علمت زيدا الظريف .

ومن شواهد « وجد » قوله تعالى : ﴿ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ ﴾^(٤) ومن شواهد « علم » قوله تعالى : ﴿ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾^(٥) ، وقوله : ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٌ ﴾^(٦) .

فيكون مجمل ما ذكره سيويه من أفعال هذا الباب ثمانية ، وهي :

(١) انظر التصريح ٢٥٦/١ ، ٢٥٧ . (٢) الكتاب ٣٩/١ .

(٣) المصدر السابق ٣٩٠/٢ . (٤) المزمل : ٢٠ .

(٥) محمد : ١٩ . (٦) المتحنة : ١٠ .

ظن ، حسب ، خال ، أرى ، رأى ، زعم ، وجد ، علم .

وقد أخطأ أحد الباحثين المعاصرين فعد من أفعال هذا الباب عند سيويه : « عرف » ^(١) ، وهذا الفعل ينصب مفعولاً واحداً ، ولا يعده النحويون البصريون من أفعال هذا الباب ، وإن كان معناه كمعناها ، وقد نص ابن مالك في التسهيل ^(٢) على أن « عرف » لا تلحق بأفعال هذا الباب خلافاً لهشام ، وقال الرضي ^(٣) : « عرف » لا ينصب جزأي الاسمية كما ينصبهما « علم » ، لا لفرق معنوي بينهما ، بل هو موكول إلى اختيار العرب ، فإنهم قد يخصصون أحد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الآخر .

وقد ذكر أبو علي في الإيضاح ^(٤) سبعة أفعال ، وهي التي ذكرها سيويه أولاً مضافاً إليها « علم » ، وكذلك صنع الزمخشري في الأمودج ^(٥) والمفصل ^(٦) إلا أنه استبدل « أرى » بـ « وجد » ، وذكر ابن هشام في القطر ^(٧) ثمانية أفعال ، وهي التي ذكرها سيويه جميعاً مع استبدال « أرى » بـ « درى » .

وذكر ابن مالك ومن وافقه ^(٨) أن أفعال القلوب المتصرفة التي

(١) انظر النواسخ في كتاب سيويه ص ٨١ وما بعدها .

(٢) ص ٧٠ . (٣) شرح الكافية ٧٧ / ٢ .

(٤) ص ١٣٣ .

(٥) شرح الأمودج ص ١٤٩ ، وانظر الإرشاد ص ١٨٦ .

(٦) شرح ابن يعيش للمفصل ٧٧ / ٧ . (٧) ص ٢٣٥ .

(٨) انظر المساعد ١ / ٣٥٥ وما بعدها . والتصريح ١ / ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، والأشمونى

تنصب المفعولين اثنا عشر فعلا ، وقد جمعها في قوله في الخلاصة (١) :

انصب بفعل القلب جزأي ابتدا

أعني رأى خال علمت وجدا

ظن حسبت وزعمت مع عد

حجا درى وجعل اللذ كاعتقد

وهي تنقسم إلى أربعة أقسام :

الأول : ما يفيد في الخبر يقينا ، وهو ثلاثة : وجد ، وألفى ، ودري .

فأما « ألقى » فلم يعده كثير من النحويين من أفعال هذا الباب (٢) ، وذكر ابن هشام في تخلص الشواهد (٣) أنه اختلف في تعديه إلى اثنين ، فمنعه قوم وأثبتته آخرون ، وذكر شاهد المثبتين وهو قول الشاعر : (بسيط)

قد جربوه فآلفوه المغيث إذا

ما الروع عم فلا يلوى على أحد (٤)

وقال السيوطي (٥) : أثبتها الكوفية وابن مالك ، وأنكرها البصرية

وابن عصفور .

(١) ألفية ابن مالك ص ٢٠ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٠١/١ ، والمقتصد ٤٩٣/١ ، ٤٩٤ ، وما

تقدم في (٤) ، (٥) ، (٦) من الصفحة السابقة ، والجامع الصغير ص ٧١ ،
والفرائد ٢٩١/١ .

(٣) ص ٤٣٠ .

(٤) شرح التسهيل ٧٩/٢ ، والمساعد ٣٥٨/١ ، والهمع ٢١٤/١ .

(٥) الهمع ٢١٤/٢ .

وأما « درى » فقد أسقطه بعض النحويين ^(١) ، وعده ابن مالك ^(٢) ومن وافقه تبعا للكوفيين ^(٣) ، ومن شواهد إعماله قول الشاعر : (طويل)

دريت الوفيَّ العهد يا عرو فاغتبط
فإن اغتباطا بالوفاء حميد ^(٤)

الثاني : ما يفيد في الخبر رجحانا ، وهو أربعة : زعم ، وجعل ، وعد ، وحجا .

وقد تقدم « زعم » فيما نقلناه عن سيويه ، وأما « جعل » الناصب للمفعولين فقد أشار إليه عند توجيهه لقوله : « جعلت متاعك بعضه فوق بعض » ^(٥) ، فقد أجاز هناك أن يكون « جعل » مثل « رأى » المراد به رؤية القلب حيث قال : « إن شئت جعلت « فوق » في موضع الحال .. وإن شئت نصبته على ما نصبت عليه : رأيت زيدا وجهه أحسن من وجه فلان ، تريد رؤية القلب » ، وقال أيضا : « والوجه الثالث : أن تجعله مثل : ظننت متاعك بعضه أحسن من بعض » ، وهذا القولان لا يدلان على أنه يثبت مجيء « جعل » بمعنى « ظن » ، وإنما يفيدان إلحاق « جعل »

(١) انظر : التبصرة والتذكرة ١١٣/١ ، وشرح ألفية ابن معطي ٥٠٤/١ .

(٢) انظر الهمع ٢١٤/٢ .

(٣) ارتشاف الضرب ٥٧/٣ ، ٥٨ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٥٤٥/٢ ، والمساعد ٣٥٨/١ ، وشفاء العليل ٣٩٣/١ ،

وقطر الندى ص ٢٣٧ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٦٦ ، والتصريح ٢٤٧/١ ،

والفرائد ٢٩٤/١ ، والهمع ٢١٤/٢ .

(٥) الكتاب ١٥٦/١ ، ١٥٧ .

بـ « رأى » ، و « ظن » في التعددي إلى مفعولين دون نظر إلى معناه ، وقد نقل ابن ولاد^(١) عن المبرد تغليطه لسيبويه في هذا الموضع ، وأنه يذهب إلى مجيء « جعل » بمعنى « ظن » ، وذلك غير معروف في شيء من الكلام ، ورد عليه بتسليم ذلك مع بيان مراد سيبويه ، وهو أن « جعل » في المثال ناصبة للمفعولين مثل « ظن » .

وأقول : عبارة سيبويه في تخريج المثال ليس فيها تصريح بمجيء « جعل » بمعنى « ظن » ، ولي دليلان على أن سيبويه لا يلحق « جعل » بـ « ظن » في معناه ، أولهما : أنه بصدد الحديث عن الإعراب لا المعنى ، والثاني : أنه نظر لـ « جعل » تارة بـ « رأى » وتارة بـ « ظن » ، والغالب في « رأى » مجيؤه لليقين ، فدل ذلك على إرادة العمل خاصة .

وقد أثبت كثيرون مجيء « جعل » بمعنى « اعتقد »^(٢) ، وذكر صاحب القاموس وغيره^(٣) أنه يقال : جعلت البصرة بغداد ، على معنى ظننتها إياها ، ومن شواهد مجيئها لهذا المعنى قوله تعالى : ﴿ وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا ﴾^(٤) .

وأما « عدّ » فقد أنكر ابن عصفور في شرح الجمل^(٥) أن يكون من أفعال هذا الباب ، وذكر ابن هشام في تخلص الشواهد^(٦) أنه

(١) الانتصار ص ٨١ ، ٨٢ .

(٢) انظر شروح الألفية عند شرح قول ابن مالك : حجا دري وجعل اللذ كاعتقد .

(٣) القاموس المحيط - باب اللام - فصل الجيم .

(٤) الزخرف : ١٩ .

(٥) ٣٠١ / ١ .

(٦) ص ٤٣١ .

مختلف فيه ، فمنعه قوم ، وأثبته آخرون ، وذكر من شواهد المثبتين قول
النعمان بن بشير الأنصاري : (طويل)

فلا تعدد المولى شريكك في الغنى
ولكنما المولى شريكك في العدم^(١)

وقول جرير : (طويل)

تعدون عقر النيب أفضل مجدكم
بني ضوطري لولا الكمي المقنعا^(٢)

وقال السيوطي^(٣) : أثبتها الكوفيون وبعض البصريين ، ووافقهم
ابن أبي الربيع وابن مالك .

وأما « حجا » فقد ذكره ابن مالك في الخلاصة وغيرها^(٤) ، وذكر
ابن هشام أنه لا يعرف غيره من النحويين عد « حجا » من أفعال هذا
الباب^(٥) ، وأقول : قد عده الرضي في شرحه للكافية^(٦) ، ومن شواهد
إعمال « حجا » : (بسيط)

(١) شرح التسهيل ٧٧/٢ ، شرح الكافية الشافية ٥٤٥/٢ ، ابن الناطم ص ٧٥ ،
والمساعد ٣٥٥/١ ، وشفاء العليل ٣٩١/١ ، توضيح المقاصد ٣٧٥/١ ،
والتصريح ٢٤٨/١ ، والفرائد ٢٩٣/١ ، والجمع ٢١٠/٢ .

(٢) المغني ص ٣٦١ ، ومع الهوامع ٢١١/٢ .

(٣) الألفية ص ٢٠ ، وشرح التسهيل ٧٦/٢ ، ٧٧ .

(٤) الجمع ٢١٠/٢ .

(٥) تخليص الشواهد ص ٤٤٠ .

(٦) ٢٧٧/٢ .

قد كنت أحجو أبا عمرو أخائقة

حتى ألت بنا يوماً ملمّات^(١)

الثالث : ما يرد بالوجهين والغالب كونه لليقين فعلاق هما : رأى وعلم .

الرابع : ما يرد بهما والغالب كونه للرجحان ثلاثة هي : ظن ، وحسب ، وخال .

* * *

قال سيبويه : " فإذا جاءت مستعملة فهي بمنزلة رأيت ، وضربت ، وأعطيت في الإعمال ، والبناء على الأول في الخبر ، والاستفهام ، وفي كل شيء ، وذلك قولك : أظن زيدا منطلقاً ، وأظن عمراً ذاهباً ، وزيدا أظن أخاك ، وعمراً زعمت أباك " (٢) .

أشار إلى أن هذه الأفعال في حالة الإعمال تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، وذلك بأمرين : الأول : أنه جعلها بمنزلة رأيت وضربت وأعطيت ونحوها من كل فعل يعمل فيما بعده النصب ، والثاني : أنه مثل لحالة الإعمال بمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر في قوله : أظن زيدا منطلقاً ، وأظن عمراً ذاهباً .

(١) شرح التسهيل ٧٧/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٥٤٣/٢ ، والمساعد ٣٥٥/١ ،

وشفاء العليل ٣٩٠/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٦٣ ، وتخليص الشواهد

ص ٤٤٠ ، وجمع الهوامع ٢١٠/٢ .

(٢) الكتاب ١١٩/١ .

هذا ، وذهب السهيلي إلى أن باب « ظن » مثل باب « أعطى » فلا يشترط فيه أن يكون المفعولان أصلهما المبتدأ والخبر ^(١) ، ولعله نظر إلى ما ذكره سيويه هنا من كونها بمنزلة « أعطيت » ، كما أنه استدل بقولهم : ظننت زيدا عمراً ، ولا حجة له فيما ذكره سيويه ، فإنه محمول على التشبيه بأعطيت في الأعمال ونحوه مما ذكره ، وليس فيه تصريح بذلك ، بل تدل الأمثلة والشواهد على خلافه ، وما استدل به من قولهم : ظننت زيدا عمراً ، لا يصح أن يرتب عليه ذلك الحكم ، فهذا القول مقصود به التشبيه والدلالة على شدة الشبه وقوته على حد قولهم : زيد زهير شعراً وعمرو حاتم جوداً .

وقد رد العلماء ^(٢) ما ذهب إليه السهيلي بإلغاء العامل المتأخر نحو : زيد قائم ظننت ، فإن الرفع فيه على الابتداء والخبرية ، أقول : وفي الكتاب نص صريح يخالف ما ذهب إليه السهيلي ، وهو قول سيويه ^(٣) : « والمنصوبان بعد حسبت بمنزلة المرفوع والمنصوب بعد ليس ، وكان ، وكذلك الحروف التي بمنزلة حسبت وكان ؛ لأنهما إنما يجعلان المبتدأ والمبني عليه فيما مضى يقينا أو شكاً أو علماً ، وليس بفعل أحدثته منك إلى غيرك كضربت وأعطيت .. » .

وقوله : « والبناء على الأول في الخبر » لعل مراده أن هذه الأفعال ليست لها الصدارة ، بل تحيي خبراً عن مبتدأ نحو : زيد ظننته مجدداً ،

(١) انظر : ارتشاف الضرب ٥٦/٣ ، والمساعد ٣٥٢/١ ، والتصريح ٢٤٦/١ ،

والهمع ٢٢١/٢ - ٢٢٣ .

(٢) انظر المساعد ٣٥٢/١ ، وجمع الهوامع ٢٢٣/٢ .

(٣) الكتاب ٣٦٦/٢ .

فالمراد بالأول المبني عليه المبتدأ ، وقوله : « والاستفهام » يحتمل أن يكون معطوفا على الخبر ، فيكون المعنى أن هذه الأفعال يخبر بها عن المبتدأ في الخبر كما مثل ، وفي الاستفهام نحو : أزيد تظنه مجدداً ، ويحتمل أن يكون معطوفا على « البناء .. » ، والمعنى أن هذه الأفعال مثل غيرها في أحكام الاستفهام وما يتعلق به من مجيئها مفسرة لفعل ناصب في باب الاشتغال ، نحو : أزيد تظنه منطلقاً .

وقوله : « وفي كل شيء » حكم عام على هذه الأفعال بأنها كسائر الأفعال في أحكامها العامة .

وتمثله بالمثالين : زيدا أظن أخاك ، وعمرا زعمت أباك يستفاد منه أن الإلغاء مع توسط العامل ليس بواجب ؛ لأن العامل في المثالين توسط وأعمل .

* * *

قال سيبويه : « وتقول : زيد أظنه ذاهبا ، ومن قال : عبد الله ضربته . نصب فقال : عبد الله أظنه ذاهبا » (١) .

يشير سيبويه بهذا المثال : زيد أظنه ذاهبا ، إلى أن هذه الأفعال تبنى على مبتدأ ، وتكون هي خبرا عنه ، ويشير بما بعده إلى أنها تفسر العامل الناصب في حال اشتغال الفعل عن المنصوب بالعمل في ضميره ونحوه ، والنصب الذي ذكره في المثالين مرجوح ، والراجح رفع « عبد الله » على الابتداء لسلامته من التقدير (٢) ، ولهذا بدأه بقوله : « ومن قال .. » .

(١) الكتاب ١ / ١١٩ .

(٢) انظر أمالي ابن السجري ٢ / ٨٠ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٦٢٢ ، والنصريح =

قال سيبويه : " وتقول : أظن عمراً منطلقاً وبكراً أظنه خارجاً ،
كما قلت : ضربت زيدا وعمراً كلمته ، وإن شئت رفعت على الرفع في
هذا " (١) .

في كلامه هذا إشارة إلى أن نصب المشغول عنه وهو « بكراً »
راجع على الرفع ؛ لأنه قدمه ، ثم قال : وإن شئت رفعت ، وإنما ترجح
النصب في المثال لما يؤدي إليه من تشاكل الجملتين المتعاطفتين ، ففيه
عطف جملة فعلية على مثلها بخلاف الرفع (٢) .

* * *

== ٢٩٦/١ .

(١) الكتاب ١/١١٩ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/٦٢٠ ، ٦٢١ ، والتصريح ١/٣٠١ .

المبحث الثالث : حكم الإلغاء ومواضعه

قال سيبويه : " فإن ألغيت قلت : عبد الله أظن ذاهب ، وهذا إخال أخوك ، وفيها أرى أبوك ، وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى ، وكذا عربي جيد ، وقال اللعين يهجو العجاج : (بسيط)

أبا لأراجيز يا ابن اللؤم توعديني
وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور^(١)
أنشدناه يونس مرفوعا عنهم^(٢) .

يشير سيبويه بهذا إلى جواز إلغاء تلك الأفعال في حال توسطها بين ركني الجملة ، وأن إلغائها وهي متأخرة عن ركني الجملة أقوى من إلغائها وهي متوسطة ، وكلا الإلغاءين عربي فصيح .

وقوله : « أنشدناه يونس » تصريح بتلقيه عن يونس بن حبيب ، وأنه كان من تلاميذه ، وقد استشهد سيبويه - كما ترى - لإلغاء المتوسط ،

(١) شرح السهيل ٢ / ٨٥ ، ٨٦ ، قال : كذا رواه سيبويه رائية ، والمشهور من رواية غيره :

..... وفي الأراجيز خلت اللؤم والفشل
على أن القصيدة لامية ، وانظر : الحاشية (١) من الكتاب ١ / ١٢٠ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ١ / ١٥٩ ، وابن يعيش ٧ / ٨٤ ، ٨٥ ، وتخليص الشواهد ص ٤٤٥ ، وانظر الشاهد أيضا في الأصول ١ / ٣٨٣ ، والإيضاح ص ١٣٤ ، والانتصار ص ٧٥ ، والإرشاد ص ١٨٩ ، وشرح ابن الناظم ص ٧٧ ، وقطر الندى ص ٢٤٢ .

(٢) الكتاب ١ / ١١٩ ، ١٢٠ .

ولم يستشهد لإلغاء المتأخر ، ومن شواهد إلغائه قول أبي سيدة الدبيري :
(طويل)

هما سيدانا يزعمان وإنما يسوداننا إن أيسرت غنماهما (١)

تعليل الإلغاء :

قال سيبويه : " وإنما كان التأخير أقوى : لأنه إنما يجيء بالشك بعدما يمضي كلامه على اليقين ، أو بعدما يبتدئ وهو يريد اليقين ثم يدركه الشك كما تقول : عبد الله صاحب ذاك بلغني ، وكما قال : من يقول ذاك تدري ؟ ، فأخر ما لم يعمل في أول كلامه ، وإنما جعل ذلك فيما بلغه بعد ما مضى كلامه على اليقين ، وفيما يدرى ، فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشك أعمل الفعل قدام أو آخر ، كما قال : زيدا رأيت ، ورأيت زيدا " (٢) .

يفهم من كلامه هذا أن إلغاء الفعل المتأخر أقوى من إلغاء المتوسط ، وهو تأكيد لما سبق تقريره ، وفيه تعليل للإلغاء في الحالتين ، وبيانه أن المتكلم في حالة تأخر الفعل يجيء بالشك بعد ما يمضي كلامه على اليقين ، فيقول : زيد ذاهب ظننت ، وفي حالة المتوسط يجيء بالشك بعد أن يبتدئ وهو يريد اليقين ثم يدركه الشك ، فيأتي بفعله قبل استكمال الجملة نحو : زيد ظننت ذاهب .

(١) شرح التسهيل ٨٦/٢ ، وابن النازم ص ٧٧ ، وتخليص الشواهد ص ٤٤٦ ،

والتصريح ٢٥٤/١ ، والهمع ٢٢٨/٢ .

(٢) الكتاب ١٢٠/١ .

وربما أفاد تعليله هذا أن الإلغاء أصل في الأفعال الدالة على الرجحان ؛ لأنها هي التي تفيد الشك ، وأن غيرها محمول عليها في ذلك .

وقد ذكر ابن عصفور ^(١) في حديثه عن الإلغاء أن أفعال هذا الباب أعملت بالحمل على باب « أعطيت » في أنها أفعال مثلها ، وتطلب اسمين مثلها ، وعلل اختصاصها بالإلغاء بأن بابها ألا تعمل لكونها في الأصل داخلة على المبتدأ والخبر ، وكل عامل داخل في الجملة ينبغي ألا يعمل فيها ، نحو : قال زيد : عمرو منطلق ، وقرأت : الحمد لله رب العالمين ، فلهذا انفردت بالإلغاء لما فيه من الرجوع إلى الأصل . ثم علل إلغاءها متوسطة ومتأخرة دون أول الكلام بأنها إذا كانت في أول الكلام كان ما بعدها مبنيًا عليها ، وإن لم تكن في أول الكلام فإنك إن أعملتها قدرت الكلام مبنيًا عليها ، وإذا ألغيتها قدرت أن الكلام مبني على أن لا يكون فيه هذه الأفعال ، ثم عرض لك بعد ذلك أن أردت أن تذكر هذه الأفعال لتجعل الكلام فيما تعلم أو فيما تظن أو فيما تزعم ، فإذا قلت : زيد منطلق ، ظننت أو علمت أو زعمت ، فأنت تريد أن تقول أولاً : زيد منطلق ، ثم أردت بعد ذلك أن تبين أن ذلك عندك مظنون أو معلوم أو مزعوم .

وما ذكره من أن بابها ألا تعمل يخالف ما ذكره الرضي ^(٢) من أن الجملة المقصود منها معناها دون لفظها ، لا بد أن يعمل الفعل الداخل عليها في جزئها لتعلق معناه بمضمونها .

(١) شرح الجمل ١/٣١٥ ، ٣١٦ .

(٢) شرح الكافية ٢/٢٧٦ .

وقد ذهب ابن ولاد هنا إلى تفسير قول سيويه على خلاف ما ذكرناه ، فذكر أن قوله : « يجيء بالشك بعد ما يمضي كلامه على اليقين » مراده عند السامعين لا المتكلم ^(١) ، فالتكلم في نظر ابن ولاد شك من أول الأمر ، لكنه أتى بلفظ الشك متأخرا بعد أن مضى كلامه على اليقين عند السامع ، وهذا التفسير غير مقبول ؛ لأنه يتعارض مع جواز إلغاء المتأخر عند سيويه مع قوله : « فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشك أعمل الفعل قدم أو آخر » .

وكلام سيويه هنا يفهم منه أن إلغاء الفعل المتأخر عن ركني الجملة أقوى من إعماله ، وقد أشار بتمثيله للمتوسط بالإعمال تارة وبالإلغاء تارة أخرى إلى أنهما مستويان في القوة ما دام التوسط بين ركني الجملة . قال الجرجاني ^(٢) : « وإنما تساويا لأجل أن واحداً من المفعولين تقدم ، والفعل واقع بينهما ، فهو متأخر من وجه ، ومتقدم من آخر » ، وهذا معناه : أن الفعل بتقدمه له قوة تقتضي ترجيح الإعمال ، وتأخره فيه ضعف يقتضي ترجيح الإلغاء ، فلهذا حكم بتساويهما في التوسط ^(٣) .

حكم إلغاء الفعل المتصدر :

قول سيويه : « فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشك أعمل الفعل .. » يدل على أنه لا يجيز إلغاء المتصدر ؛ لأن البادئ به مبتدئ كلامه على نية الشك ، فلا يجوز له أن يلغي عمله ، بل لا يجوز لقاصد الشك أن يلغي عمل المتوسط أو المتأخر ؛ لأن هذا الإلغاء ينافي ما قصد

(٢) المقتصد ١ / ٤٩٧ .

(١) الانتصار ص ٧٤ .

(٣) انظر شرح عمدة الحفاظ ١ / ٢٤٩ .

إليه من الشك .

وقد تبع المبرد سيبويه في هذا ، وقال ^(١) : « الذي تلغيه لا يكون مقديما ، إنما يكون في أضعاف الكلام ، ألا ترى أنك لا تقول : ظننت زيد منطلق ؛ لأنك إذا قدمت الظن فإنما تبني كلامك على الشك » ، وتبعهما في ذلك جمهور النحويين ^(٢) .

ويعلل النحويون منع إلغائه بأمرين ^(٣) :

الأول : أنه إذا تصدر كان المقتضى لإعماله قائما ؛ إذ لم يوجد ما يوهيه ويسوغ إبطال عمله ، بل هو واقع في أعلى مراتبه .

الثاني : أن تصدره يدل على قوة العناية به ، وإلغاؤه يدل على إطرأحه وقلة الاهتمام به ، والشيء الواحد لا يكون معنيا به مطرأحا ، فلهذا لم يجتمع الإلغاء مع التقديم .

وقال الرضي ^(٤) : يقبح الإلغاء مع تأخر الجملة عن فعل القلب ، لأن عامل الرفع معنوي عند النحاة ، وعامل النصب لفظي ، فمع تقدمهما

(١) المقتضب ١١ / ٢ .

(٢) انظر : ابن يعيش ٨٤ / ٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣١٤ / ١ ، وشرح الكافية الشافية ٥٥٧ / ٢ ، ومنثور الفوائد ص ٥٥ ، وتخليص الشواهد ص ٤٤٨ ، والإرشاد ص ١٨٩ ، والتصريح ٢٥٨ / ١ ، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٤٧٧ / ٢ ، والتبصرة والتذكرة ١١٣ / ١ ، وشرح ألفية ابن معطي ٥٠٥ / ١ .

(٣) المقتصد ٤٩٦ / ١ ، أسرار العربية ص ١٦٠ ، ١٦١ ، ابن يعيش ٨٥ / ٧ ، شرح ألفية ابن معطي ٥٠٥ / ١ ، شرح الكافية للرضي ٢٨٠ / ٢ .

(٤) شرح الكافية ٢٨٠ / ٢ .

يغلب اللفظي المعنوي .

وهذا الذي قررته يخالف ما نسبته ابن ولاد إلى سيويه في الانتصار
حيث قال : « بل هو - يعني سيويه - يجيز إلغائها وإن ابتدأ شاكا » (١) ،
وهذا الذي قاله يتعارض مع قول سيويه المتقدم ، ويؤيد ما ذهبت إليه
خمسة أمور أخرى :

أولها : أن سيويه ليس في كلامه تصريح أو إشارة إلى جواز إلغاء
الفعل المتقدم .

والثاني : أنه قرن بين الابتداء والإعمال وجعلهما متلازمين بقوله
فيما سيأتي : « لأن الحد أن يكون الفعل مبتدأ إذا عمل » .

والثالث : أنه ذكر النصب وحده في الفعل القلبي المتصرف الذي
تقدمت عليه « هل » ، وعلل ذلك بأن « هل » كأنها لم تذكر كما
سيجيء (٢) .

والرابع : أنه صرح في حديثه عن إلغاء المصدر بعدم جواز إلغائه
متقدما ، ونظر له بالفعل ، ثم أكد عدم جواز الإلغاء في المصدر بأن شبهه
بنحو : غير شك زيد ذاهب ، وحقا عمرو منطلق ، وهذا غير جائز ؛ لأن
المصدر فيه مؤكد لمضمون الجملة ، فلا يجوز تقدمه عليها (٣) .

(١) الانتصار ص ٧٤ .

(٢) انظر ص ٣٩ .

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١٨٩/٢ ، وشرح الكافية للرضي ١٢٥/١ ،

وتعليق الفرائد ١٠٢/٥ ، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٧٠٤/٢ .

والخامس : أنه في موضع آخر من الكتاب ^(١) أتى بالمثال : قد علمت عمرو خير منك ، ووصفه بالضعف ، وخرجه على إرادة اللام فجعله من باب التعليق لا الإلغاء .

والقول بجواز إلغاء الفعل المتقدم ينسبه النحويون إلى الكوفيين والأخفش ^(٢) ، كما نسب أبو حيان إلى ابن ولاد وأبي بكر الزبيدي وابن الطراوة ^(٣) ، والبصريون على منعه ، وجاء في تعليق الفرائد أن جواز ذلك ثابت عند الكوفيين والأخفش من غير قبح ، وأن ابن مالك يجيزه على قبح فيه ^(٤) .

وفي التسهيل وشرحه ^(٥) الحكم على الإلغاء بالقبح في نحو : ظننت زيد قائم ، مع نسبة ذلك الحكم إلى سيويه ، وقد تبين مما سبق أن مذهب سيويه في ذلك هو المنع .

وعلى ما ذهب إليه ابن مالك ومن وافقه ^(٦) يكون توسط العامل أو تأخره شرطاً لحسن الإلغاء لا لجوازه ، وهو المختار عندي .

ومن أدلة الكوفيين والأخفش على مذهبهم قول كعب بن زهير :
(بسيط)

(١) الكتاب ١٥١/٣ .

(٢) انظر : توضيح المقاصد ٣٨٠/١ ، تعليق الفرائد ١٥٩/٤ ، ١٦٠ ، التصريح

٢٥٨/١ ، الأشموني ٢٨/٢ ، الهمع ٢٢٩/٢ .

(٣) ارتشاف الضرب ٦٤/٣ .

(٤) تعليق الفرائد ١٦٠/٤ .

(٥) التسهيل ص ٧١ ، وشرحه لابن مالك ٨٥/٢ ، ٨٦ .

(٦) انظر : شفاء العليل ٣٩٧/١ ، والمساعد ٣٦٤/١ .

أرجو وآملُ أن تدنو مودتها وما إخالُ لدينا منك تنويل^(١)

قال العيني : الشاهد في إلغاء الفعل القلبي وهو « إخال » المقدم على مفعوليه ، وبذلك استدل الكوفيون والأخفش^(٢) .

وهذا محمول عند البصريين على أحد أمرين^(٣) :

أولهما : أن المفعول الأول محذوف وهو ضمير الشأن ، والجملة التي بعد « إخال » في موضع المفعول الثاني ، والتقدير : وما إخاله لدينا منك تنويل ، وقد ذكر ابن مالك في شرح التسهيل^(٤) أنه ينبغي حمل هذا البيت على هذا الوجه ، أي للفرار من قبح إلغاء المتقدم وإن كان جائزا عنده .

ويرى المصريح أن فيه ضعفا من وجهين : أولهما : ضعف حذف أحد المفعولين دون الآخر ، والثاني : ضعف حذف ضمير الشأن لأنه يستعمل في مواطن التفخيم ، والحذف مناف لذلك .

الأمر الثاني : أنه من التعليق بلام مقدرة ، والأصل : للدينا ، فحذفت اللام وبقي حكم التعليق ، وهذا الوجه راجح عند المصريح ؛ لأن حذف اللام قد عهد في الجملة كقوله تعالى : ﴿ قد أفلح من زكاها ﴾^(٥)

(١) شرح التسهيل ٨٦/٢ ، والتصريح ٢٥٢/١ ، والأشموني ٢٩/٢ ، والهمع ٢٢٩/٢ .

(٢) هامش الأشموني ٢٩/٢ .

(٣) ابن الناظم ص ٧٧ ، والجامع الصغير ص ٧٢ ، وتخليص الشواهد ص ٤٤٨ ، والأشموني ٢٩/٢ .

(٤) ٨٦/٢ . (٥) الشمس : ٩ .

والأصل : لقد أفلح .

وذكر ابن هشام ثالثاً ؛ وهو أن الفعل ألغي لتوسطه بين النافي وهو « ما » والمنفي ، وقد وصفه المصريح بالضعف ^(١) ، وقال يس ^(٢) : عندي أن التحقيق تركه .

وأقول : بل لا يصح القول به ؛ لأنه لم يتحقق فيه شرط التوسط في هذا الباب ، وقد اقتصر جمع من العلماء على الوجهين السابقين ^(٣) .

وقد ذهب ابن ولاد في الانتصار ^(٤) إلى جواز إلغاء الفعل المتقدم ، لكن يفهم من كلامه أن إلغاء المقدم ضعيف ، فابن مالك ومن وافقه تابعون له فيما ذهبوا إليه .

ويقول ابن ولاد في التدليل على مذهبه : « الدليل على جواز إلغاء ظننت وهي مقدمة في الكلام قول العرب : ظننت إنك لقائم ، بكسر إن ، ودخولها ها هنا على إن المكسورة كدخولها على المبتدأ » ، ثم يقول : « ومع ذلك إن هذه أفعال غير مؤثرة ، فاستعملوا ذلك فيها وألغوها في مواضع كثيرة من الكلام ولم يعملوها ؛ ألا ترى أنها تلغي مع الأسماء المستفهم بها إذا وقعت قبلها في مثل قولهم : قد علمت أين زيد ، وقد ظننت ، ومع اللام إذا قلت : قد علمت لزيد خير منك » ، ثم يقول : « وسيبويه يذهب إلى أن إعمالها في التأخير وهي مؤخرة عن المفعولين

(١) التصريح ٢٥٨/١ . (٢) حاشيته على التصريح ٢٥٨/١ .

(٣) انظر : ابن الناظم ص ٧٧ ، والجامع الصغير ص ٧٢ ، والمخلص ٢٥٤/١ ،

٢٥٥ ، والأشموني ٢٩/٢ .

(٤) ص ٧٤ ، ٧٥ .

ضعيف ، وكذلك إلغاؤها وهي مقدمة ضعيف ، وإلغاؤها في التقديم كإعمالها في التأخير .

وأقول : ما نسبه إلى سيويه لا تقوم عليه أدلة ، بل الأدلة تثبت أن مذهب سيويه هو منع إلغاء المتصدر كما تبين مما سبق ، وما ذكره من الأمثلة للاستدلال على مذهبه من أمثلة التعليق لا الإلغاء ^(١) ، لكن القول بجواز إلغاء العامل المتصدر على ضعف أحسن من القول بالمنع ، لأن ذلك قد سمع ، وقواعد النحو تبنى على ما سمع ، ولا داعي للتأويل فيه إذا أمكن عدم التأويل ، ولا منافاة بين إلغائه وبين قصد المتكلم إفادة الشك في أول الجملة ؛ فإن إفادة الشك تحصل بالفعل نفسه لا بنصبه للركنين ، بدليل أن المتوسط أو المتأخر يفيد الشك مع إلغائه ، فليس هناك تلازم بين إفادة الشك والإعمال .

حكم إعمال الفعل المتأخر :

قال سيويه : " وكلما طال الكلام ضعف التأخير إذا أعملت ، وذلك قولك : زيدا أخاك أظن ، فهذا ضعيف ، كما يضعف : زيدا قائما ضربت ؛ لأن الحد أن يكون الفعل مبتدأ إذا عمل " ^(٢) .

هذا الكلام مفاده أن إعمال المتأخر عن الركنين ضعيف ، والإلغاء أحسن منه ، لأن الأصل في الفعل العامل أن يتقدم على المعمول ، فتأخره مع كونه عاملا فيما قبله يجيء على خلاف هذا الأصل ، ولهذا ضعف الإعمال ، وحسن الإلغاء . قال الجرجاني ^(٣) : وحسن إلغاؤه لأجل أنك

(١) انظر شرح المقدمة الكافية ٩٠١/٣ ، والأشموني ٣٠/٢ ، ٣١ .

(٢) الكتاب ١٢٠/١ . (٣) المتقصد ١/٤٩٧ .

إذا لفظت الجزئين قبل الفعل كان الابتداء أقرب إليهما من الفعل ، وأولى العاملين الأقرب ، وليس كذلك حال التوسط ، لأنك إذا لفظت بأحد الجزئين بعد الفعل لم يكن الابتداء بأقرب إليه ، بل كانت مرتبة الابتداء مساوية الفعل لأجل أن كل واحد من الجزئين لا يتم إلا بصاحبه ، والابتداء قد استولى على الجزء الأول ، والفعل على الثاني ، فهما كشيء مشترك بينهما لهذا أن يأخذه أخذ ذلك حذو النعل بالنعل ، وأما حال التقديم نحو : ظننت زيدا منطلقا ، فليس للابتداء فيه حظ بوجه ، فلذلك لم يجز إلا الأعمال .

وقوله في : زيد أخاك أظن : « فهذا ضعيف كما يضعف : زيدا قائما ضربت » فيه إشارة إلي أن تقدم الحال على عاملها المتصرف ضعيف ، وتقدم الحال على عاملها المتصرف مسألة فيها خلاف ^(١) :

فمذهب الجرمي أنه لا يجوز مطلقا .

ومذهب الأخفش أنه لا يجوز في كل موضع فصل فيه بين الحال والعامل بفاصل ، فلا يجوز عنده : راكبا زيد جاء ، ويجوز : راكبا جاء زيد .

ومذهب الكوفيين أنه لا يجوز إذا كان الفاعل اسما ظاهرا ، فلا يجوز عندهم : راكبا جاء زيد ، ويجوز : راكبا زيد جاء .

ولو طبقنا هذه المذاهب على المثال الذي ذكره سيويه وهو : زيدا قائما ضربت ، لقلنا : هو ممتنع عند الجرمي ، جائز عند الأخفش

(١) الإنصاف ١/ ٢٥٠ ، والتصريح ١/ ٣٨١ .

والكوفيين ، وظاهر مذهبه أنه ضعيف لكنه غير ممتنع ، كما أنه لا يمتنع :
زيدا قائما ظننت .

وقد رد الجمهور مذهب الجرمي والأخفش بالسماع في الفصيح
كقوله تعالى : ﴿ خَشَعُوا أَبْصَارَهُمْ ﴾ ^(١) ، وقول العرب : « شتى ثوب
الحلبة » ^(٢) ، وأنشد ابن مالك وغيره ^(٣) : (طويل)

سريعا يهون الصعبُ عند أولى النهى
إذا برجاء صادق قابلوا البأسا

من شواهد الإعمال :

قال سيبويه : " ومما جاء في الشعر معملا في زعمت قول أبي
ذؤيب : (طويل)

فإن تزعميني كنت أجهل فيكم
فإني شريتُ الحلم بعدك بالجهل ^(٤)

وقال النابغة الجعدي : (طويل)

-
- (١) القمر : ٧ ، انظر : البحر المحيط ٨ / ١٧٥ ، والدر المصون ١٠ / ١٢٨ .
(٢) انظر المقتضب ٤ / ١٦٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٤١ ، والبحر
٨ / ١٧٥ ، والدر ١٠ / ١٢٨ .
(٣) شرح التسهيل ٢ / ٣٤٢ ، والدر ١٠ / ١٢٨ ، والمساعد ٢ / ٢٤ .
(٤) ديوان الهذليين ١ / ٣٦ ، الإيضاح ص ١٣٤ ، شرح التسهيل ٢ / ٧٧ ، شفاء
العليل ١ / ٣٩١ ، ومغني اللبيب ص ٥٤٣ ، الهمع ٢ / ٢١١ .

عددت قرشنا إذ عددت فلم أسأ

بذاك ولم أزعمك عن ذاك معزلاً (١) « (٢) »

إنما قال « معملاً » مع أن البيت الأول لم يظهر فيه النصب على أي من المعمولين ، لأن المفعول الأول فيه هو ياء المتكلم ، وياء المتكلم تأتي في الاستعمال في موضع النصب أو الجر ، وليس هذا موضع جر ، فتكون في موضع نصب بـ « تزعم » ، وكذلك الشأن في الكاف في البيت الثاني في « أزعمك » ، وأما « معزلاً » فيصح أن يكون مفعولاً ثانياً على تقدير حذف مضاف وإقامته مقامه ، وأن يكون ظرفاً مبدوءاً بالميم واقعاً موقع المفعول الثاني عند من لا يشترط كون الناصب له متحداً معه في المادة .

حكم الفعل القلبي إذا تقدم عليه شيء :

قال سيبويه : « وتقول : أين ترى عبد الله قائماً ، وهل ترى زيدا ذاهباً : لأن « هل » و « أين » كأنك لم تذكرهما : لأن ما بعدهما ابتداء ، كأنك قلت : أترى زيداً ذاهباً ، وأتظن عمراً منطلقاً ، فإن قلت : « أين » وأنت تريد أن تجعلها بمنزلة « فيها » إذا استغنى بها الابتداء قلت : أين ترى زيداً ، وأين ترى زيداً » (٣) .

سيبويه لا يرى تقدم « هل » على الفعل القلبي المتصرف مجيزاً للإلغاء فيه ، لأن الفعل معها بمثابة ما لم يتقدم عليه شيء ، وأما « أين » فالحكم معها يختلف ، فتارة يعامل الفعل معها بما يعامل به لو لم يتقدمه

(١) انظر حاشية (٣) من الكتاب ١/١٢١ .

(٢) الكتاب ١/١٢١ .

(٣) الكتاب ١/١٢١ .

شيء ، فيجب نصب الركنين نحو : أين تظن زيدا قائما ، وتارة يجوز فيه الإلغاء إذا عدت « أين » بمنزلة الخبر ، فيكون الفعل حينئذ متوسطا بين الركنين نحو : أين ترى زيداً ، وينبغي حمل كلامه في : أين ترى زيدا قائما ، على أن « أين » ليست من صلة قائما ، بل تجعل متصلة بالفعل « ترى » ؛ لأنه أجاز فيما يأتي أن يقال : متى تظن عمرو منطلق ؟ ، وفسر ذلك الأعلام^(١) بأنه أجاز الإلغاء في الفعل لتوسطه بتقديم شيء من صلة ما بعده ، وقد قدم هنا مثال الإلغاء على مثال الإعمال ، وقدم في أول الباب أمثلة الإعمال على أمثلة الإلغاء ، والفعل متوسط في ذلك كله ، وهذا يشير إلى أن الإعمال والإلغاء في المتوسط جائزان على حد سواء متى كان توسطه بين ركني الجملة .

* * *

المبحث الرابع: القول واحكامه

قال سيبويه: "واعلم أن "قلت" إنما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها، وإنما تحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً، نحو: قلت زيد منطلق؛ لأنه يحسن أن تقول: زيد منطلق، ولا تدخل "قلت"، وما لم يكن هكذا أسقط القول عنه، وتقول: قال زيد؛ إن عمراً خير الناس، وتصديق ذلك قوله جل ثناؤه: ﴿وَإِذ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ﴾^(١)، ولولا ذلك لقال: أن الله^(٢).

يقرر سيبويه هنا أن فعل القول وضع في الأصل لتحكي به جملة عمل بعضها في بعض، وذلك ما عبر عنه بالكلام، وهو اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها، وقد أفاد بتمثيله وجوب كسر همزة إن في أول الجملة المحكية بالقول.

وإنما لم يعمل القول في الجملة كما يعمل الظن؛ لأن الظن يقتضي الجملة من جهة معناها فجزأها معه كالمفعولين من باب «أعطيت»، فصح أن ينصبهما الظن نصب أعطيت مفعوليه، وأما القول فيقتضي الجملة من جهة لفظها فلم يصح أن ينصب جزأيهما مفعولين؛ لأنه لم يقتضها من جهة معناها، فلم يشبه باب «أعطيت» ولا أن ينصبها مفعولاً واحداً؛ لأن الجمل لا إعراب لها، فلم يبق إلا الحكاية^(٣).

وقوله: "وإنما تحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً" فسرّه

(١) آل عمران: ٤٢.

(٢) الكتاب ١/ ١٢٢.

(٣) ابن النظم ص ٨٠.

الأعلم بأنه يعني بالكلام الجملة التي عمل بعضها في بعض ، وبالقول المصدر نحو : قال زيد قولاً^(١) .

وأقول : يفهم من كلام سيبويه أن القول هو المقابل للكلام لفظاً ومعنى ، ولهذا يفسر بالكلمة المفردة ؛ لأنها ليست كلاماً عمل بعضه في بعض ، ولا تفيد نسبة بين مسند ومسند إليه ، وهذا التفسير يشمل كل كلمة مفردة تجيء بعد القول سواء أكانت مصدراً للقول أم لم تكن كذلك .

وقد قسم النحويون اللفظ المفرد هنا إلى قسمين :

الأول : مفرد يؤدي معنى جملة نحو : خطبة ، ومقالة ، وشعر ، وقصيدة ، وحديث ، وخبر ، وكلام ، وجملة .

والثاني : مفرد لا يؤدي معنى جملة نحو : لفظ ، وحرف ، وزيد ، وعمرو ، واتفقوا على جواز نحو : قلت خطبةً ؛ لأن المفرد المنصوب فيه يؤدي معنى جملة ، قال الرضي^(٢) : ويعتبر ذلك بأن تجعل مكان ذلك المفرد جملة كما تقول مثلاً : قلت كلاماً حقاً أو باطلاً أو صادقاً أو كلاماً حسناً إذا قلت : زيد قائم ، ثم تقول : زيد قائم كلام حق أو باطل أو كلام حسن .

وقد قسم الرضي المفرد الواقع بعد القول إلى خمسة أقسام :

الأول : مفرد يؤدي معنى الجملة كما مر .

(١) النكت ١/ ٢٥٤ .

(٢) شرح الكافية ٢/ ٢٨٨ .

والثاني : مفرد يعبر به عن المفرد لا غير نحو : قلت كلمة أو قلت لفظة عبارة عن زيد ، ويعتبر ذلك بأن يقع خبرا عن اللفظ المفرد نحو : زيد لفظة أو كلمة .

والثالث : مفرد يصلح أن يعبر به عن المفرد وعن الجملة نحو : قلت لفظا ، فإنك تقول : زيد لفظ ، وزيد قائم لفظ .

وذكر أن هذه الثلاثة تنصب بالقول ؛ لأنها ليست أعيان ألفاظ المحكي حتى تراعى ، وليست أيضا جملا مفيدا لفظها اعتمادا على بقاء المعنى حتى يراعى أصلها .

والرابع : مفرد غير معبر به لا عن جملة ولا عن مفرد ، بل المراد به نفس ذلك اللفظ بعينه ، فيجب حكايته ورعاية إعرابه نحو : قال فلان زيد ، إذا تكلم بزيد مرفوعا .

والخامس : مفرد غير معبر به عن جملة ولا مفرد ولا مقصود به نفس ذلك اللفظ ، فيجب أن يقدر معه ما يكون جملة كقوله تعالى : ﴿ قال سلام قوم منكرون ﴾ ^(١) أي عليكم سلام .

والقسم الثاني فيما ذكره محل خلاف بين العلماء ، منهم من منعه ، ومنهم من أجاز ^(٢) ، ومن المجيزين له الزجاجي والزمخشري وابن خروف وابن مالك ومن وافقه ، وفي هذا يقول ابن مالك ^(٣) :

(١) الذاريات : ٢٥ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ٩٤ / ٢ ، ٩٥ ، والبحر المحيط ٣٢٤ / ٦ ، وارتشاف

الضرب ٨١ / ٣ ، والدر المصون ١٧٥ / ٨ .

(٣) شرح التسهيل ٩٤ / ٢ ، ٩٥ .

« وينصب أيضا بالقول وفروعه المفرد المراد به مجرد اللفظ كقولك : قلت كلمة ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ سمعنا فتى يذكرهم يقال له إبراهيم ﴾ ^(١) أي يطلق عليه هذا الاسم .

وممن اختار هذا الوجه صاحب الكشف ، ورجحه على قول من قال : التقدير : يقال له : هذا إبراهيم ، أو يقال له : يا إبراهيم ، ومن إعمال القول في المفرد المراد به مجرد اللفظ قول أبي القاسم الزجاجي في الجمل : « وإنما قلنا البعض والكل » ، قال ابن خروف : « ونصب الكل والبعض على تقدير : وإنما قلنا هاتين الكلمتين ؛ لأنك تقول : قلت كلمة ، كما تقول : قلت قولاً ، والقول يقع على ما يفيد وعلى ما لا يفيد » ، وقد تبعه فيما ذكره ابن عقيل وغيره ^(٢) ، وظاهر كلام سيويه هنا يشهد بجواز ذلك .

وممن ذهب إلى جواز ذلك السيوطي ^(٣) ، قال في الفرائد : « القول ينصب المفرد المؤدي معنى جملة .. وينصب المراد به مجرد اللفظ ، وهو الذي لا يكون اسماً للجملة نحو : قلت كلمة » ، وقد أفاد أن الأول ينصب على المفعول به لأنه اسم للجملة ، والجملة مبتدأ إذا حكيت في موضع المفعول به فكذا ما بمعناها ، وقيل : على أنه نعت مصدر محذوف ، أي : قولاً .

وقد فرق سيويه بين وجهين في « أن » الواقعة بعد القول :

(١) الأنبياء : ٦٠ .

(٢) انظر المساعد ١/٣٧٥ ، وشفاء العليل ١/٤٠٤ ، وتوضيح المقاصد ١/٣٩١ ، وتعليق الفرائد ٤/١٩٣ .

(٣) الفرائد ١/٣٠٦ ، وجمع الهوامع ٢/٢٤٤ .

الأول : أن يقصد بها وبمدخولها الحكاية فيجب كسر همزتها .

والثاني : أن لا يقصد بها ذلك فيجوز فتح همزتها إذا وقعت موقع مفرد .

ويوضح ذلك في الباب الذي عنوانه : « هذا باب من أبواب إن » يقول فيه : « نقول : قال عمرو : إن زيدا خير منك ، وذلك لأنك أردت أن تحكي قوله ، ولا يجوز أن تعمل قال في « إن » ، كما لا يجوز أن تعملها في « زيد » وأشباهه إذا قلت : قال زيد عمرو خير الناس .. » (١) وقد استشهد لهذه المسألة بآيتين وهما قوله تعالى : ﴿ وإذ قال موسى لقومه إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة ﴾ (٢) ، وقوله تعالى : ﴿ قال الله إني منزلها عليكم ﴾ (٣) ، قال : « وكذلك جميع ما ورد من ذا في القرآن » (٤) .

ويقول في ذلك الباب أيضا : « وسألت يونس عن قوله : « متى نقول : أنه منطلق » ، فقال : إذا لم ترد الحكاية ، وجعلت « نقول » مثل « تظن » قلت : « متى نقول : أنك ذاهب » ، وإن أردت الحكاية قلت : « متى نقول : إنك ذاهب » ، كما أنه يجوز لك أن تحكي فتقول : « متى نقول : زيد منطلق » ، وتقول : قال عمرو إنه منطلق » (٥) .

فالفتح هنا جائز لجواز أن يكون « نقول » بمعنى « تظن » ، و« تظن » تدخل على « أن » ومعمولها ، فتكتفي بها عن المفعولين .

(١) الكتاب ١٤٢/٣ . (٢) البقرة : ٦٧ .

(٣) المائدة : ١١٥ . (٤) الكتاب ١٤٢/٣ .

(٥) المصدر السابق ١٤٢/٣ .

ومثل ذلك « إن » الواقعة خبرا عن قول ، فإنه يجوز فيها الفتح ،
والكسر ، وفي ذلك يقول : « وتقول : « أول ما أقول أنني أحمد الله »
كأنك قلت : أول ما أقول : الحمد لله و « أن » في موضعه ، وإن أردت
الحكاية قلت : أول ما أقول إني أحمد الله » (١) .

إجراء القول مجرى الظن وشروطه :

قال سيبويه : « وكذلك جميع ما تصرف من فعله إلا » تقول «
في الاستفهام شبهوها بـ » تظن « ، ولم يجعلوها كـ » يظن «
و « أظن » في الاستفهام : لأنه لا يكاد يستفهم المخاطب عن ظن غيره
، ولا يستفهم هو إلا عن ظنه » (٢) .

أي أن جميع تصرفات فعل القول من ماض نحو « قال » ، أو
مضارع نحو « يقول » ، أو أمر نحو « قل » ، أو اسم فاعل نحو « قائل »
حكمها كحكمه من جهة أنها تستعمل في الحكاية المذكورة ، إلا « تقول »
في الاستفهام نحو : أتقول ؟ ومتى تقول ؟ فإن العرب شبهوها بـ « تظن »
وأجروها مجرى « تظن » في العمل نحو : أتقول زيدا منطلقا ، وسبب
ذلك أنهم استعملوا القول في معنى الظن والاعتقاد كثيرا كقولهم : ما
تقول في كذا وكذا ؟ أي ما الذي تعتقده ؟ ، فلما كثر ذلك أجرى تقول
في الاستفهام مجرى الظن في العمل .

وقوله : « ولم يجعلوها كـ » يظن « و « أظن » في الاستفهام » يشير
به إلى أن هذا الحكم يختص بصيغة المضارع للمخاطب ، وأما المضارع
للغائب نحو : أيقول ، وللمتكلم نحو : أقول ، فلا يجري هذا المجرى .

وقد بين علة ذلك بأن السؤال عن الاعتقاد والظن يوجه للمخاطب ، والمرء لا يسأل عن ظن غيره واعتقاده ، كما أنه لا يقبل العقل أن يسأل المتكلم المخاطبين عن العقيدة التي يعتقدونها ، فلهذا لم تجر هاتان الصيغتان مجرى الظن في الأعمال .

يقول الصيمري ^(١) : « وإنما نصبوا في الخطاب ، ورفعوا في الخبر ؛ لأنه كثر استفهام المخاطب عن ظن نفسه واعتقاده ، فيقال له : ما تقول في كذا ؟ وأتقول كذا ؟ ولم يكتر استفهامه عن ظن غيره ، فإذا استفهموا المخاطب عن ظنه وقوله نصبوا ، وإذا استفهموه عن ظن غيره رجعوا إلى القول في الحكاية » .

ويستخلص مما تقدم شرطان لإجراء القول مجرى الظن :

أولهما : أن يكون بلفظ المضارع للمخاطب .

والثاني : أن يتقدم عليه استفهام .

* * *

قال سيبويه : « فإنما جعلت كـ " تظن " ، كما أن " ما " كـ " ليس " في لغة أهل الحجاز ما دامت في معناها ، وإذا تغيرت عن ذلك أو قدم الخبر رجعت إلى القياس ، وصارت اللغات فيها كلغة قديم ولم تجعل " قلت " كـ " ظننت " لأنها أصلها عندهم أن يكون ما بعدها محكياً ، فلم تدخل في باب ظننت بأكثر من هذا ، كما أن " ما " لم تقو قوة " ليس " ، ولم تقع في كل مواضعها ؛ لأن أصلها

عندهم أن يكون ما بعدها مبتدأ ، وسأفسر لك إن شاء الله ما يكون بمنزلة الحرف في شيء ثم لا يكون معه على أكثر أحواله . وقد بين بعضه فيما مضى « (١) » .

أي أن « أتقول » و « متى تقول » يجريان مجرى الظن في العمل ؛ لأنهما تحقق فيهما معنى الظن في هذه الصورة ، فإذا خرجا عنها لم يتحقق فيهما هذا المعنى ، ولم يستحقا هذا الحكم ، كما أن « ما » تعمل عمل « ليس » في لغة أهل الحجاز ما دامت دالة على النفي كـ « ليس » وداخله على المبتدأ وبعده الخبر ، فإذا خرجت عن هذه الصورة لم تعمل عمل ليس ، وجيء بالمبتدأ والخبر بعدها مرفوعين كما هو الشأن في لغة بني تميم .

وقوله : « ولم تجعل قلت كـ « ظننت » .. » يشير به إلى أن المشابهة بين شيئين لا يترتب عليها الاتفاق في جميع الأحكام ، بل يحصل الاتفاق في بعضها ، لأن كل واحد منهما يأخذ حكمه الأصلي ، ولا يأخذ حكم ما يشبهه إلا في صورة خاصة يحددها الاستعمال .

هذا ، وقد اشترط ابن مالك كون المضارع هنا حاليا ، فقال : « وهذا الاستعمال .. لا يكون إلا في المضارع المسند إلى المخاطب مقصودا به الحال بعد استفهام متصل » (٢) ، وكلام سيوييه يحتمل ذلك الاشتراط ، وقد رده أبو حيان (٣) .

وقوله : « وسأفسر لك إن شاء الله ما يكون بمنزلة الحرف في شيء »

(١) الكتاب ١/١٢٢ ، ١٢٣ . (٢) شرح التسهيل ٢/٩٥ .

(٣) تعليق الفرائد ٤/١٩٧ ، والفرائد ١/٣٠٤ .

ثم لا يكون معه على أكثر أحواله « مراده بالحرف فيه الكلمة ، وهو يستعمل في معنى الكلمة تجوزا ^(١) ، وهذه إشارة منه إلى الأحكام النحوية التي تثبت بالمشابهة ، ومن أمثلة تأثير المشابهة في الحكم النحوي غير ما تقدم :

- ١ - إهمال « ليس » حملا على « ما » ^(٢) .
- ٢ - إعمال « إن » وأخواتها فيما بعدها لشبهها بالفعل ^(٣) .
- ٣ - إعمال « لا » عمل « إن » أو عمل « ليس » ^(٤) .
- ٤ - تشبيه « ظن » وأخواتها بـ « إن » وأخواتها ^(٥) .
- ٥ - تشبيه « لدن » باسم الفاعل ونصب « غدوة » بعدها ^(٦) .
- ٦ - تشبيه « إذن » الناصبة للمضارع بـ « ظن » وأخواتها ^(٧) .
- ٧ - إهمال « أن » المصدرية حملا لها على « ما » المصدرية ^(٨) .
- ٨ - كل ما ثبت فيه حمل النظر على النظر .

(١) الكليات ص ٣٩٣ .

(٢) انظر ذلك تفصيلا في كتابي « حقيقة ليس وأوجه استعمالها في اللغة العربية »

ص ١٦١ : ١٦٩ .

(٣) انظر التصريح ٢١١/١ ، والأشموني ٢٧٠/١ .

(٤) انظر التصريح ١٩٦/١ ، ٢٣٥ ، والأشموني ٢٤٧/١ ، ٣/٢ .

(٥) الكتاب ٣٦٨/٢ .

(٦) انظر التصريح ٤٧/٢ ، والأشموني ٢٦٣/٢ .

(٧) الكتاب ١٣/٣ ، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٤٧٦/٢ .

(٨) المغني ص ٤٦ ، ومصابيح المغاني ص ١٧٨ ، والتصريح ٢٣٢/٢ ، والأشموني

٢٨٦/٣ .

قال سيبويه : " وذلك قولك : متى تقول زيدا منطلقاً ؟ وأنتقول
عمراً ذاهباً ؟ وأكل يوم تقول عمراً منطلقاً ؟ لا يفصل بها كما لم
يفصل بها في : أكل يوم زيدا تضر به ؟ " (١) .

هذا تمثيل لإجراء القول مجرى الظن في العمل ، وقد أشار بقوله :
« لا يفصل بها ... » إلى شرط ثالث لإجرائه مجرى الظن ، وهو أن لا
يفصل بين فعل القول وأداة الاستفهام بفواصل أجنبي ، فالفصل في نحو :
أكل يوم تقول عمراً منطلقاً ، ليس بأجنبي ، بل هو بظرف متعلق
بـ « تقول » أو بـ « منطلقاً » ، فهو إما معمول لفعل القول ، وإما معمول
للمنصوب به ، ولهذا كان الفصل به كلا فصل ، كما أن مثله لم يعتد به
في باب الاشتغال في نحو : أكل يوم زيد تضر به ؟ .

* * *

قال سيبويه : " فإن قلت : أنت تقول زيد منطلق ؟ رفعت : لأنه
فصل بينه وبين حرف الاستفهام ، كما فصل في قولك : أنت زيد
مررت به فصارت بمنزلة أخواتها وأقرت على الأصل ، قال الكمي :
أجهلاً تقول بني لؤيٍّ لعمر وأبيك أمر متجاهلينا (٢) .

(١) الكتاب ١/ ١٢٣ .

(٢) البيت من الوافر ، وانظر الكتاب ١/ ١٢٣ حاشية (٤) ، وشرح المنفصل لابن
يعيش ٧/ ٧٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٩٦ ، والمساعد ١/ ٣٧٦ ،
وشفاء العليل ١/ ٤٠٥ ، والمخلص ١/ ٢٦٥ ، وتوضيح المقاصد ١/ ٣٩٢ ،
والفرائد ١/ ٣٠٨ ، وابن الناظم ص ٨٠ ، والتبصرة والتذكرة ١/ ١١٨ .

وقال عمر بن أبي ربيعة :

أما الرحيلُ فدون بعد غد

فمتى تقولُ الدارَ تجمعنا؟ (١) « (٢)

يفرق سيبويه هنا بين الفصل بالأجنبي والفصل بغيره بين أداة الاستفهام وفعل القول ، فالفصل بالأجنبي يمنع اجراءه مجرى الظن في العمل فيبقى على الأصل ، وهو أن تحكي به الجملة ونحوها ، وذلك كالفصل بالابتداء في « أنت تقول زيد منطلق » ، فهو مثل المشتغل عنه الواقع بعد همزة الاستفهام إذا فصل بينه وبينها بأجنبي نحو : أنت زيد مررت به ، فإنه لا ينصب على الاشتغال ويعطى حكم الرفع .

والبيتان المذكوران هنا شاهدان لإجراء القول مجرى الظن لتوفر شروطه الثلاثة ، وهي كونه بلفظ « تقول » ، وتقدم الاستفهام عليه ، وعدم الفصل بينه وبين الاستفهام بالأجنبي ، وفي بيت الكميت وقع فصل بأحد المفعولين فلم يعتد به فصلا .

حكم إجراء القول مجرى الظن :

قال سيبويه : « وإن شئت رفعت بما نصبت فجعلته حكاية » (٣) .

يشير بقوله هذا إلى أن إجراء القول مجرى الظن إذا تحققت

(١) البيت من الكامل ، وانظر الكتاب ١/ ١٢٤ حاشية (١) ، وديوانه ٢٣٧ ، شرح

المفصل ٧/ ٧٨ ، والإرشاد ص ١٨٦ ، والتبصرة والتذكرة ١/ ١١٨ .

(٢) الكتاب ١/ ١٢٣ ، ١٢٤ . (٣) الكتاب ١/ ١٢٤ .

شروطه ليس بواجب ، ولعل هذه هي المناسبة التي جعلته يستطرد إلى هذه المسألة في أثناء حديثه عن إلغاء أفعال القلوب ؛ لأن إلغائها أيضا جائز لا واجب .

وقد غلط أبو عثمان المازني (ت ٢٤٨ هـ) سيويه في هذا التعبير ؛ لأن ظاهره اتحاد العامل في حالتي النصب والرفع وهو غير صحيح ؛ لأن العامل في النصب في نحو أقول زيدا منطلقا هو الفعل ، والعامل في الرفع إذا قيل : أقول زيد منطلق هو الابتداء في « زيد » والمبتدأ في « منطلق » (١) .

وفسر العلماء عبارة سيويه بما يخرجها عن تغليب المازني ، فقال الأعمش (٢) : أراد إن شئت رفعت في الموضع الذي نصبت ، ولم يعرض لذكر العامل كما تقول : زيد بالبصرة ، أي فيها ، وقد يجوز أن يكون المعنى : وإن شئت رفعت ما نصبت ، والباء زائدة ، كما في قوله تعالى : ﴿ تَنْبِتُ بِالذَّهْنِ ﴾ (٣) ، وقول الشاعر : (بسيط)

هن الحرائرُ لا رباتُ أخمرة

سود المحاجر لا يقرأن بالسور (٤)

(١) انظر الكتاب ١٢٤/١ حاشية (٢) ، والنكت ٢٥٥/١ .

(٢) النكت ٢٥٥/١ .

(٣) المؤمنون : ٢٠ ، وهذه الآية يتم الاستشهاد بها هنا على قراءة ابن كثير وأبي عمرو

« تَنْبِتُ » بضم التاء وكسر الباء ، ويدل على زيادتها في هذه القراءة قراءة زر بن

حبيش : تَنْبِتُ الذَّهْنَ . انظر : الحجة للفراسي ٢٩١/٥ ، والحجة لابن زنجلة

ص ٤٨٥ ، والموضح في وجوه القراءات ٨٩٢/٢ ، والدر المصون ٣٢٩/٨ .

(٤) البيت للقتال الكلابي أو الراعي النميري ، والشاهد فيه زيادة الباء . انظر أمالي =

المعنى : إن شئت حكيت بعد القول في الاستفهام ولم تجعله في مذهب الظن .

وخلاصة هذا التفسير أن الباء في قوله « بما نصبت » إما أن تكون بمعنى في ، وإما أن تكون زائدة .

وقد نسب ابن ولاد في كتابه « الانتصار » هذه التخطئة للمبرد ، وأنه قال : هذا خطأ من قبل أنه إنما ينصب به « تقول » ، وإذا رفع فإنما يرفع ما بعد « تقول » بالابتداء ، ويحكيه لا أن يقول : أحدثت شيئاً .

ثم قال في الرد عليه : « فأما معنى قوله : « رفعت بما نصبت به » فإنما أراد رفعت مع الكلمة التي نصبت بها ، وهذا تسمح يقع في اللفظ مما يجوز للقائل أن يقوله ، وليس يعد مثل هذا خطأ مع علمه بمذهب قائله إلا متحامل .. » (١) .

وهذا وجه ثالث في تفسير عبارة سيويه ، وهو أن تكون الباء مفيدة للمصاحبة ، كالباء في قوله تعالى : ﴿ اهبط بسلام .. ﴾ (٢) أي مع سلام ، ويجوز عندي أن تكون هذه الباء بمعنى بدل ، وتكون « ما » بعدها مصدرية ، أي وإن شئت رفعت بدل النصيب ، وقد جاءت الباء بمعنى بدل في الحديث : « ما يسرُّني بها حُمُرُ النَّعَمِ » (٣) ، وفي قول

== ابن الشجري ١/ ١٣٠ ، ومغني اللبيب ص ٤٥ .

(١) الانتصار ص ٧٢ ، ٧٣ .

(٢) هود : ٤٨ .

(٣) أخرجه البخاري وأحمد بن حنبل ، وانظره في شرح الكافية الشافية لابن مالك

الحماسي^(١): (بسيط)

فليت لي بهم قوما إذا ركبوا شنوا الإغارة فرسانا وركبانا

* * *

قال سيبيويه: "وزعم أبو الخطاب - وسألت عنه غير مرة - أن ناسا من العرب يوثق بعريبتهم وهم بنو سليم يجعلون باب قلت أجمع مثل ظننت" (٢).

أبو الخطاب: هو الأخفش الأكبر، وكان أستاذا لسيبيويه، وهذه اللغة ينقلها سيبيويه عنه، وهي إعمال القول بنصب المفعولين بلا شروط، فيجوز عندهم: قلت زيدا منطلقا، وقال عمرو زيدا منطلقا، وأأنت تقول زيدا منطلقا.

* * *

(١) قيل هو قريظ بن أنيف، وقيل أبو الغول الطهوي. انظر شرح حماسة أبي تمام

للأعلم ٣٥٩/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢٤/١، وشرح الكافية

الشافعية ٨٠١/٢.

(٢) الكتاب ١٢٤/١.

المبحث الخامس : إلغاء مصدر الفعل القلبي

قال سيبويه : " واعلم أن المصدر قد يلغى كما يلغى الفعل .
وذلك قولك : متى زيد ظنَّكَ ذاهب ، وزيد ظني أخوك ، وزيد ذاهب
ظني " (١) .

يقرر هنا أن مصدر الفعل القلبي حكمه كحكم فعله من جهة
جواز الإلغاء إذا توسط أو تأخر ، مع ملاحظة أنه يكون دائما مضافا إلى
ضمير يستوفى به فاعله في المعنى ، وأنه يكون في موضع نصب بفعل
واجب الحذف لكونه بدلا من اللفظ به (٢) ، فالصواب في « متى زيد
ظنَّكَ ذاهب » نصب المصدر لا رفعه كما جاء في الكتاب (٣) .

* * *

قال سيبويه : " فإن ابتدأت فقلت : ظني زيد ذاهب ، كان
قبيحا لا يجوز ألْبَتة ، كما ضعف : أظن زيد ذاهب " (٤) .

يستفاد من هذه العبارة أن سيبويه قد يعبر عن الممتنع بأنه قبيح أو
ضعيف ، وقد منع هنا إلغاء المصدر من فعل الظن إذا تقدم على الركنين ،
ونظر لذلك بالفعل المتقدم عليهما ، فدل ذلك على امتناع الإلغاء فيهما
في تلك الحالة كما تقدم تقرير ذلك .

* * *

(١) الكتاب ١/ ١٢٤ .

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٨٧ .

(٣) ١/ ١٢٤ . (٤) الكتاب ١/ ١٢٤ .

قال سيبويه : « وهو في متى وأين أحسن إذا قلت : متى ظنك زيد ذاهب ، ومتى تظن عمرو منطلق : لأن قبله كلاماً »^(١) .

الضمير في « وهو » يعود على الإلغاء الذي هو مدار الحديث هنا ، وقوله « أحسن » معناه حسن ، فهو اسم تفضيل يراد به ثبوت الحسن للإلغاء دون نظر إلى تفضيل كما في قول العرب « الناقص والأشج أعدلا بني مروان »^(٢) ، أي : هما عادلان ولا عدل في غيرهما .

ومعنى كلامه أن تقدم « متى » على المصدر أو الفعل جعلت إلغاء كل منهما حسناً ، وذلك لتحقيق صورة التوسط فيهما ، وهذا التوسط إنما يتحقق إذا جعلت « متى » معمولاً للخبر ، لأن تقدم الم معمول يؤذن بتقدم العامل ، وبهذا يتحقق التوسط المطلوب للإلغاء .

وقد عقب المبرد على ما أجازة سيبويه هنا بأنه نقض للباب ؛ لأنه قدم الظن وألغاه^(٣) .

وأجيب عن سيبويه بأنه أجاز إلغاء الظن هنا لأن قبله شيء متصل بالمفعول الثاني ، وأنه يشترط لمنع الإلغاء أن يتقدم الفعل وليس قبله شيء في صلة ما بعده ، وإلا فقد مضى اللفظ على غير الشك فجاز فيه الإلغاء ، كما جاز في أين تظن زيدا^(٤) .

ويقول ابن أبي الربيع^(٥) في « متى تظن زيدا منطلقاً » : إن جعلت الاستفهام عن الانطلاق تكون « متى » متعلقة به « منطلق » ، وتقدم

(١) الكتاب ١ / ١٢٤ . (٢) شرح الكافية الشافية ٢ / ١١٤٣ .

(٣) الانتصار ص ٧٤ ، والنكت ١ / ٢٥٦ .

(٤) النكت ١ / ٢٥٦ . (٥) البسيط ١ / ٤٣٨ .

المعمول يؤذن بتقدم العامل ، فصارت « تظن » كأنها توسطت بين المبتدأ والخبر فيجوز لك الإلغاء والإعمال .. فإن جعلت الاستفهام عن الظن فلا بد من الإعمال ؛ لأن « متى » حيثئذ متعلقة بالظن فهي من جملته .

وبعد هذا لا يقال إن في كلام سيبويه تناقضا من جهة أنه منع الإلغاء في : أين ترى زيدا ذاهبا ، وأجازه هنا في : متى ظن عمرو منطلق .

وقد أراد ابن ولاد ^(١) أن يرد على المبرد فذهب إلى جواز إلغاء ظننت وهي متقدمة في الكلام ، ونسب إلى سيبويه أنه يجيز إلغاء أفعال الظن وإن ابتداء بها شاكا ، وذلك يتعارض مع قول سيبويه فيما تقدم : « فإذا ابتداء كلامه على ما في نيته من الشك أعمل الفعل قدم أو آخر » ، وقد تقدمت الأدلة على أن سيبويه يمنع إلغاء الفعل المتصدر .

* * *

قال سيبويه : « وإنما ضعف هذا في الابتداء كما يضعف : غير شك زيد ذاهب ، وحقا عمر منطلق » ^(٢) .

هذا القول يدل على أنه يعني بـ « ضعف » امتنع ، وذلك لأن المثاليين ممتنعان عند النحويين ^(٣) ؛ لأن « حقا » و « غير ذي شك » وما جرى مجراهما ألفاظ تؤكد بهن الجمل ، وما تؤكد به الجملة لا يجوز أن يتقدم عليها .

(١) الانتصار ص ٧٤ . (٢) الكتاب ١ / ١٢٤ .

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٨٩ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ١٢٥ ، وتعليق الفرائد ٥ / ١٠٢ .

فمعنى كلامه هذا أنه يمتنع إلغاء فعل الظن ومصدره في الابتداء ،
كما يمتنع مجيء المؤكّد بالكسر قبل المؤكّد بالفتح ، وهذا دليل آخر
يضاف إلى الأدلة التي تثبت امتناع إلغاء المتقدم عنده خلافا لما ذكره ابن
ولاد .

* * *

قال سيبويه : « وإن شئت قلت : متى ظنك زيدا أميرا ؟ كقولك :
متى ضربك عمرا ؟ » (١) .

أي أنه إذا تقدمت « متى » على مصدر الظن ، ولم تكن معمولة
لأحد الركنين ، لم يتحقق توسط المصدر فينصب الركنان على أنهما
مفعولان ، و « متى » في هذا المثال خبر مقدم عن المصدر ، كما أنها
كذلك في : متى ضربك عمرا ؟ .

* * *

المبحث السادس : توكيد الفعل الملغى

قال سيبويه : " وقد يجوز أن تقول : عبد الله أظنه منطلق ،
تجعل هذه الهاء على ذاك ، كأنك قلت : زيد منطلق أظن ذاك ، لا تجعل
الهاء لعبد الله ، ولكنك تجعلها ذاك المصدر ، كأنه قال : أظن ذاك الظن
أو أظن ظني " (١) .

يتناول هنا سيبويه مسألة توكيد الفعل الملغى ، وقد أجاز - كما
ترى - توكيده بضمير مصدره المفهوم منه نحو : عبد الله أظنه منطلق ،
أي : أظن الظن ، فالضمير للمصدر المفهوم من أظن ، وليس عائداً إلى
« عبد الله » ، ولذلك شبه هذا الضمير باسم الإشارة الذي يشار به إلى
المصدر نحو : عبد الله أظن ذاك منطلق ، أي أظن ذاك الظن .

وتوكيد الفعل بضمير المصدر ليس كتوكيده بالمصدر إذا قيل :
عبد الله أظن ظنا منطلق ، والفرق بينهما أن المصدر توكيد للفعل لفظاً
ومعنى ، بخلاف الضمير فإنه توكيد له في المعنى دون اللفظ ، قال
الجرجاني (٢) : ولأن الملغى لا يليق به التأكيد فكل ما كان أذهب في
التأكيد يكون أبعد في الإلغاء .

ويستفاد من كلام سيبويه هنا أن توكيد الفعل بضمير مصدره مع
جوازه قليل ؛ لأنه عبر بـ « قد » المفيدة للتقليل ، وظاهر كلامه أن التوكيد
باسم الإشارة المراد به المصدر ، وبالمصدر المضاف إلى الباء مثل ذلك في
الجواز على قلة .

قال سيبويه : " فإنما يضعف هذا إذا ألغيت : لأن الظن يلغى في مواضع أظن حتى يكون بدلا من اللفظ به ، ففكرة إظهار المصدرها هنا ، كما قبح أن يظهر ما انتصب عليه " سقياً " (١) .

الظاهر أنه يريد باسم الإشارة في صدر كلامه الجمع بين الفعل الملغى ومصدره المنصوب ، ودليل ذلك تنظيره له بالجمع بين « سقياً » والفعل الناصب له ، وهذا عنده ممتنع لقوله في بابه : « وما جاء منه لا يظهر له فعل » (٢) ، وعلى هذا يكون نحو : عبد الله أظن ظنا منطلق ، ممتنعا عنده بدليل هذا التنظير ، ويقول ابن عصفور (٣) في التعليل لذلك : « إنما لم يجز الإلغاء مع التأكيد بالمصدر لما في ذلك من التناقض ، وذلك أنك لو ألغيتها عن المفعولين مع إعمالك لها في المصدر لكنت معملا لها ملغيا لها في حين واحد ، وأيضا فإنك من حيث تلغي لم تبين الكلام عليها ، ولا كان معتمد الكلام على الإتيان بها ، بل تقدر أنه عرض لك ذكرها بعد بناء الكلام على أن لا تكون فيه ، ومن حيث تؤكد بالمصدر تكون قد جعلتها معتمدا عليها في الكلام ، إذ لا يؤكد من الكلام إلا موضع الاعتماد والفائدة .

ويستفاد من هذا الموضع أن سيبويه قد يعبر عن الممتنع بأنه ضعيف أو قبيح .

* * *

(١) الكتاب ١/ ١٢٥ .

(٢) الكتاب ١/ ٣١٢ .

(٣) شرح الجمل ١/ ٣١٦ .

قال سيبويه : " ولفظك بذاك أحسن من لفظك بظني ، فإذا قلت : زيد أظن ذاك عاقل ، كان أحسن من قولك : زيد أظن ظني عاقل . ذاك أحسن : لأنه ليس بمصدر ، وهو اسم مبهم يقع على كل شيء : ألا ترى أنك لو قلت : زيد ظني منطلق ، لم يحسن ولم يجز أن تضع ذاك موضع ظني ! " (١) .

يقرر هنا أنك إذا قلت : زيد ظننت ذاك عاقل ، كان أحسن من قولك : زيد ظننت ظني عاقل ، وتفسير ذلك أن المصدر جعلته العرب معاقبا للفعل في حال الإلغاء ، فإذا نطقوا بالفعل في حال الإلغاء كرهوا إظهار المصدر ، كما كرهوا الجمع بين المصدر والفعل في نحو : سقاه الله سقيا ، واكتفوا بالمصدر عن الفعل ، فلهذا كان المجيء باسم الإشارة مع الفعل أحسن من المجيء بالمصدر المضاف إلى ياء المتكلم ، لأن اسم الإشارة لا يتعين كونه للمصدر ، وليس مرادفا له ، بدليل أنه لا يجوز أن تقول : زيد ذاك منطلق ، وأنت تريد زيد ظني منطلق .

ويستفاد مما ذكره هنا أن نحو : زيد ظننت ظني عاقل ، جائز ، لكنه فيه قبح من جهة أن التوكيد دليل على الاعتناء بحال العامل ، والإلغاء ظاهر في عدم الاعتناء به ، فبينهما شبه تناف ، لكن عدم ظهور النصب في المصدر يكسر من سَوْرَةِ القبح (٢) .

* * *

قال سيبويه : " وترك " ذاك " في " أظن " إذا كان لغوا أقوى منه إذا وقع على المصدر : لأن " ذاك " إذا كان مصدرا فإنك لا تجيء

به : لأن المصدر يقبح أن تحيء به ها هنا ، فإذا قبح المصدر فمجيؤك
بـ " ذاك " أقبح لأنه مصدر " (١)

معنى كلامه هذا أنك إذا تركت ذاك في نحو قولك : زيد أظن ذاك
قائم ، كان ذلك أحسن وأفصح من ذكره ، كما إذا قلت : زيد أظن قائم ؛
لأن " ذاك " إذا أريد به المصدر فهو كالمصدر في الحكم ، والمصدر يقبح
المجيء به ، وقوله : « فإنك لا تحيء به » دليل على أنه يمنع تأكيد الفعل
الملغى بالمصدر ، وذلك محمول على المصدر المنصوب ؛ لأن كلامه فيما
سبق يفيد إجازة التوكيد بالمصدر المضاف إلى الياء على قلة ، ويستوقفني
في عبارته هنا شيان آخران :

الأول : قوله : « أقوى منه إذا وقع على المصدر » هل يفيد جواز
وقوع " ذاك " في نحو : زيد أظن ذاك عاقل ، على غير المصدر ؟
الجواب : أن ذلك محتمل على أن يكون إشارة إلى المظنون ، ويقدر بعده
مفعول ثان لـ « أظن » ، أي : أظن ذلك حاصلًا ، وتكون الجملة معترضة
بين زيد وخبره .

والثاني : قوله : « فمجيؤك بذاك أقبح لأنه مصدر » لو فهمناه
على ظاهره لكان معناه أن استعمال اسم الإشارة في هذا أشد امتناعًا من
استعمال المصدر ، وهذا يتعارض مع تجويزه له فيما تقدم ، ولا مخرج لنا
من ذلك إلا القول بأن « أقبح » في عبارته بمعنى قبيح ، بمعنى أنه قريب
من الممتنع ، فهو إن جاز جاز على قلة وقبح .

وقد اختلفت عبارات العلماء في هذه المسألة ، وهذه نماذج لذلك :

يقول ابن مالك ^(١) : « ويقبح توكيد الملغى بمصدر صريح ..
ويزيل بعض القبح عدم ظهور النصب .. ويكتسي بعض الحسن بكون
المصدر ضميرا أو اسم إشارة » .

ويقول ابن عصفور ^(٢) : « فإن أكدت هذه الأفعال بالمصدر
فالإعمال ليس إلا ، فإن أكدت بضمير أو بالإشارة إلى المصدر فالإعمال
، ولا يجوز الإلغاء إلا قليلا جدا .. والإلغاء مع الإشارة إلى المصدر أقوى
من الإلغاء مع ضمير المصدر » .

ويقول الرضي ^(٣) : « وتوكيد الملغى بمصدر منصوب قبيح .. وأما
توكيده بالضمير واسم الإشارة المراد بهما المصدر فأسهل » .

ويقول ابن هشام ^(٤) : « الإلغاء مع التأكيد بإشارة المصدر قليل ،
ومع ضميره أقل ، ومع المضاف للياء قبيح ، وغير المضاف أقبح » .

* * *

قال سيبويه : « وإذا ألغيت فقلت : عبد الله أظن منطلق ، فهذا
أجمل من قولك : أظنه ، وأظن بغير هاء أحسن ؛ لثلاثا يلتبس بالاسم ،
وليكون أبين في أنه ليس يعمل » ^(٥) .

يقرر هنا أن أحسن الأوجه في إلغاء الفعل هو الذي لا يؤتى فيه
بعد الفعل بضمير المصدر ولا غيره ، فقولك : عبد الله أظن منطلق

(١) التسهيل ص ٧٢ . (٢) شرح الجمل ١ / ٣١٦ .

(٣) شرح الكافية ٢ / ٢٨٠ . (٤) الجامع الصغير ص ٧٢ .

(٥) الكتاب ١ / ١٢٥ .

أجمل من قولك : عبد الله أظنه منطلق ، وهذه الهاء يراد بها الظن ، فهي ضمير المصدر المفهوم من الفعل ، والدليل على ذلك رفع « منطلق » ؛ إذ لو كان الضمير لـ « عبد الله » لكان هو المفعول الأول ولانتصب « منطلقاً » على أنه مفعول ثان .

وقوله : « لثلا يلتبس بالاسم » أي : لثلا يلتبس الضمير المراد به المصدر بالضمير المراد به المفعول الأول ، وهذا اللبس - كما يظهر مما سبق - إنما يحدث قبل النطق بما يلي هذا الضمير ، وكذا لو نُطق به ولم يظهر عليه الإعراب نحو : زيد أظنه مُتَّقِي .

وقوله : « وليكون أبين في أنه ليس يعمل » تعليل آخر لتفضيل إسقاط الضمير وعدم ذكره ، وهو أن عدم ذكره أظهر في كون الفعل ملغى .

ويمكن إجمال مذهب سيبويه بأنه يمنع نحو : عبد الله أظن ظناً منطلق ، ويحكم بالقبح على نحو : عبد الله أظن ذاك منطلق ، إذا قصد بـ « ذاك » المصدر ، وهو الظن .

وأنه يجيز نحو : عبد الله أظن ذاك منطلق ، إذا لم يقصد بذاك المصدر ، ونحو : عبد الله أظنه منطلق ، والضمير فيه للمصدر ، ونحو : عبد الله أظن ظني منطلق ، وهي على الترتيب في الحسن ؛ فأحسنها الأول ، وأقلها الثاني .

وأن أحسن الأوجه عنده في الإلغاء أن لا يؤتى بالمصدر ولا الإشارة إليه ولا ضميره فيقال : زيد أظن منطلق .

ولعل أقرب تفسير لمذهب سيوييه هنا هو ما ذكره ابن أبي الربيع
في شرح الجمل^(١) ، وهو أن مجيء الأفعال متوسطة في هذا الباب
يكون على ثلاثة أقسام :

« أحدها : أن تأتي لها بمصدر فتقول : زيدا ظننت ظنا منطلقاً ،
فهذا النوع لا تكون فيه ظننت إلا معملة ، ولا يجوز أن تلغي فتقول : زيد
ظننت ظنا منطلق ؛ لأن العرب جعلت المصدر هنا نائباً مناب الفعل
ومعاقباً له ، فتقول : زيد ظننت منطلق ، وزيد ظنا منطلق ، ولا يجمع
بينهما .

الثاني : أن تأتي بضمير المصدر والإشارة إلى المصدر ، فتقول :
زيد ظننت ذاك منطلق ، فهذا يجوز فيه الإعمال والإلغاء ، إلا أن الإلغاء
ضعيف ؛ لأن الضمير والإشارة راجعان للمصدر ، والمصدر هنا يعاقب
الفعل ، فكأنك جمعت بين المتعاقبين ، وهو جائز ؛ لأن ضمير المصدر ،
والإشارة إلى المصدر لا يعاقبان الفعل .

الثالث : أن تأتي بالفعل عارياً من المصدر وضميره والإشارة إليه ،
فهذا يجوز فيه الإعمال والإلغاء .. » .

* * *

المبحث السابع : من أحكام أفعال القلوب

استغناء الفعل القلبي بـ " أن " ومعموليهما :

قال سيبويه : " فأما ظننت أنه منطلق فاستغني بخبر " أن " .
تقول : أظن أنه فاعل كذا وكذا ، فتستغني ، وإنما يقتصر على هذا إذا
علم أنه مستغن بخبر " أن " (١) .

يفهم من كلامه هذا أن الفعل القلبي إذا دخل على « أن »
ومعموليهما استغني عن المفعول الثاني ، ومما يوضح ذلك قول
الجرجاني (٢) : « تقول : علمت أنك منطلق ، وظننت أنك خارج ، فيكون
التقدير : ظننت أنك خارج واقعا ، كقولك : ظننت خروجك واقعا ، إلا
أن المفعول الثاني يترك مع « أن » لطول الكلام بـ « أن » وصلته ، كما
بين بعد ذلك أن الحديث والمحدث عنه جرى ذكرهما في صلة « أن » ،
فدل ذلك على أن المقصود الإخبار بعلم زيد منطلقا ، فلم يحتاج إلى ذكر
المفعول الثاني للعلم بأن المراد والمعنى : علمت انطلاقه واقعا موجودا ،
وفي هذا المثال تكون « أن » ومعمولاهما في تقدير اسم واحد ، يقول
الصيمري (٣) : « وتقول : ظننت أن زيدا قائم ، ف « أن » وما عملت فيه
بتقدير اسم واحد تقديره : ظننت قيام زيد ، ولو ذكرت قيام زيد بعد
ظننت لاحتجت إلى مفعول آخر ، ولم تحتج مع « أن » إلى مفعول آخر ؛
لأن « أن » دخلت على اسم وخبر مذكورين في اللفظ ، ثم دخلت ظننت

(١) الكتاب ١/ ١٢٥ ، ١٢٦ . (٢) المتنصد ١/ ٤٧٨ ، ٤٧٩ .

(٣) التبصرة والتذكرة ١/ ١١٤ ، ١١٥ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣١٨ ،

عليها فاكتفت بها ؛ لأن ما بعدها اسم وخبر فحصلت الفائدة بذلك ،
وإذا قلت : ظننت قيام زيد ، فهو اسم واحد في اللفظ ، فلا بد من اسم
آخر على ما بينا .

ويذكر النحويون هنا أن الاسم المقدر هو مصدر خبر « أن » مضافا
إلى اسمها ، فإن كان خبرها جامداً ألحقت به ياء النسبة والتاء ، ففي
نحو : ظننت أن زيدا عمرو ، يقال في تقدير المصدر : ظننت عمرية
زيد (١) .

ويذكرون أيضا أن هذا الاسم يقوم مقام المفعولين في هذا الباب ،
ويسد مسدهما ، ولا يسد في غير ذلك إلا مسد اسم واحد (٢) .

والظاهر أن سيويوه يجعل ذلك الاسم في موضع نصب على
المصدرية ، ويدل على ذلك قوله في موضع آخر من الكتاب (٣) : « تقول :
ظننت أنه منطلق ، فظننت عاملة كأنك قلت : ظننت ذاك » ، وتنظيره في
هذه العبارة يفهم منه أمران :

الأول : أن « أن » ومعموليهما في تأويل اسم مفرد ، كما أن « ذاك »
اسم مفرد .

والثاني : أن ذلك الاسم في موضع مصدر ، كما أن « ذاك » في
موضع المصدر ، وقد قال سيويوه (٤) : « وأما ظننت ذاك ، فإنما جاز

(١) شرح الرضي للكافية ٢٧٨/٢ ، وشرح الدماميني للمغني ، وحاشية الشمني
عليه ٨٦/١ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٣١٧/١ .

(٣) ١٢٠/٣ . (٤) الكتاب ٤٠/١ .

السكوت عليه ، لأنك قد تقول : ظننت ، فتقتصر ، كما تقول : ذهبت ،
ثم تعمله في الظن كما تعمل ذهبت في الذهاب ، فـ « ذاك » ها هنا هو
الظن ، كأنك قلت : ظننت ذاك الظن .. » .

ويقول أبو علي الفارسي ^(١) : إذا قلت : ظننت ذاك ، كان « ذاك »
إشارة إلى المصدر ، كأنك قلت : ظننت ذاك الظن .

ويقول الجرجاني ^(٢) : اعلم أنك إذا قلت : ظننت ذاك ، فإن ذاك
يجري مجرى الهاء في ظنته ، إذا جعلته كناية عن المصدر .

وكذلك ذكر ابن عصفور ^(٣) أن « ذاك » في قول العرب : ظننت
ذاك ، محمول على أنه إشارة إلى المصدر ؛ لأن ذلك قد ثبت في مثل قوله
تعالى : ﴿ ولن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور ﴾ ^(٤) .

ولا مانع عندي من كون ذلك الاسم المؤول من « أن » ومعمولها
مفعولا مطلقا للفعل القلبي ، مبينا لنوعه ، على حد : رجع القهقري ،
وقعد القرفصاء ، فإن قيام زيد في : ظننت أن زيدا قائم ، هو نوع من
الظن الذي يخطر في قلب المتكلم به ، خلافا لمن ذهبوا إلى أن ذلك الاسم
لا يكون مفعولا مطلقا ^(٥) .

وقول سيبويه : « وإنما يقتصر على هذا ... » يفيد أن شرط الاكتفاء
بأن ومعمولها عن المفعول الثاني هنا أن يكون خبر « أن » مغنيا عنه لتعلق
الفعل به ، وإلا وجب ذكر الثاني .

(١) الإيضاح ص ١٣٧ . (٢) المقتصد ١/٥٠٢ .

(٣) شرح الجمل ١/٣١٨ ، ٣١٩ .

(٤) الشورى : ٤٣ . (٥) انظر النحو الوافي ١/٦٤٧ .

وقد خالف الأخفش سيوبه في هذه المسألة ، فذهب إلى أن المفعول الثاني محذوف ^(١) ، لأن « أن » مصدرية ، فتكون هي وما عملت فيه في تقدير مصدر مفرد كما تقول : علمت أن زيدا قائم ، فتقديره : علمت قيام زيد كائنا ، قال العكبري ^(٢) : وهذا مستغنى عن تقديره لثلاثة أوجه :

أحدها : أنه لا فائدة فيه .

والثاني : أن ما تعلق به العلم والظن مصرح به وهو القيام .

والثالث : أن « أن » للتوكيد مع بقاء الجملة على رمتها فهي كـ « لام الابتداء » ، وكما لا يحتاج هناك إلى تقدير مفعول ، كذلك وهنا .

ويتبين من ذلك أن الأخفش يقدر المفعول الثاني في كل موضع وقعت فيه « أن » ومعمولاها بعد هذه الأفعال ، وأن سيوبه لا يقدر مفعولا ثانيا استغناء بخبر « أن » ، فإذا علم بقرينة الحال أن الفعل لا يستغنى بخبرها وجب ذكر المفعول الثاني ، وقد حكى الفراء عن العرب : أظن أنك قائم خيرا لك ، وأظن خيرا لك أنك قائم ^(٣) ، فشرط كون « أن » ومعموليهما تسد مسد المفعولين عنده أن يكون خبرها هو المقصود بالظن كما بيناه ، فلا ينبغي أن ينسب إليه ذلك المذهب إلا بذلك الشرط

(١) انظر الباب ١/٢٥٣ ، وابن يعيش ٨/٦٠ ، ٦١ ، وارتشاف الضرب ٣/٧٦ ،

وهمع الهوامع ٢/٢٢٣ .

(٢) الباب ١/٢٥٣ ، ٢٥٤ .

(٣) ارتشاف الضرب ٣/٧٦ .

خلافاً لما تناقله النحويون في ذلك (١) .

وقد سار المبرد (٢) على مذهب سيويه في الاستغناء بـ « أن » ومعموليها في نحو : ظننت أن زيدا منطلق ، وقال معللاً : « لأنك أتيت بذكر زيد في الصلة ؛ لأن المعنى : ظننت انطلاقا من زيد ، فلذلك استغنيت » .

وقال الرضي (٣) في تعليل ذلك : « لأن مفعولها في الحقيقة .. هو مصدر الخبر مضافاً إلى المبتدأ ، و « أن » المفتوحة موضوعة لهذا المعنى » ، ثم بين أنها في تلك الحال ناصبة لمفعول واحد ، فقال : « إذا دخلت أفعال القلوب على أن المفتوحة فهي ناصبة لمفعول واحد هو مفعولها الحقيقي ، ويكثر ذلك وإن كان ذلك الفعل مما يقل نصبه لمفعول واحد نصبا صريحا كـ « حسبت » و « خلت » و « ظننت » ؛ لأنها لا تطلب في ظاهر الاستعمال إلا مسنداً ومسنداً إليه سواء نصبتهما كما في : حسبت زيدا قائماً ، أو لم تنصيهما نحو : حسبت أن زيداً قائم ، إذ مقصود الجزئين المتصويين هو المصريح به في الجزئين المصدرين بـ « أن » ، ثم قرر أن ذلك مذهب سيويه فقال : « هذا مذهب سيويه ، أعني أن « أن » مع اسمها وخبرها مفعول « ظن » ، ولا مفعول له آخر مقدراً » .

ثم قرر أنه لا يصح القول بأن « أن » ومعموليها تسد مسد المفعولين ، فقال : « ولا نقول إن « أن » مع جزءيها ساد مسد اسمين هما

(١) انظر الجامع الصغير ص ٧١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣١٧/١ ، والفرائد

الجديدة ٢٩١/١ .

(٢) المتنضب ٣٣٩/٢ . (٣) شرح الكافية ٢٨٦/٢ .

مفعولا فعل القلب ، كما يقول بعضهم لأن « أن » المفتوحة مع جزءيها في تقدير اسم مفرد في جميع المواضع .. فكيف تكون في تقدير اسمين ؟ » .

ومعنى ما قاله الرضي أن المصدر المؤول من « أن » ومعموليهما يكون مفعولا للفعل القلبي مكتفى به عن المفعول الثاني ، وهذا يخالف ما تقدم من قول سيويه : « تقول : ظننت أنه منطلق ، فظننت عاملة كأنك قلت : ظننت ذاك » ، وقوله في « ظننت ذاك » : « فذاك ها هنا هو الظن ، كأنك قلت : ظننت ذاك الظن » ، فذلك يستفاد منه أن المصدر المؤول مفعول مطلق للظن كما سبق بيانه ، وكلا الوجهين جائز ؛ لأن المصدر المؤول إن فسر على أنه شيء مضمون كان مفعولا به ، وإن فسر على أنه من أنواع الظن كان مفعولا مطلقا .

ومن قبيل المفعول المطلق - عندي - ما ذهب إليه الفراء من أنه قد يقوم الضمير واسم الإشارة مقام مفعولي « ظن » وأخواتها ، فنقول لمن قال : أظن زيدا قائما : أنا أيضا أظنه ، أو أظن هذا ، وكذا باقي أفعال القلوب (١) .

وهذا المذهب نسب مثله ابن عصفور (٢) إلى المازني وقال : أجاز المازني إنابة ذلك مناب مفعولي ظننت ، فأجاز أن تقول : ظننت ذلك ، في جواب من قال : هل ظننت زيدا قائما ، وأشرت بـ « ذلك » إلى مفعولي ظننت .. وأنبته مناب المفعولين ، وهو مفرد كما فعلت ذلك في « أن » واسمها وخبرها ، وهي تقدر بالمفرد لكنها في المعنى جملة ، وأجاز

(١) شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٧٨ . (٢) شرح الجمل ١/ ٣١٨ .

الإشارة بذلك وهو مفرد إلى اثنين ، لأن العرب قد تفعل ذلك ، قال الله تعالى : ﴿ لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك ﴾ ^(١) ، فأشار بذلك وهو مفرد إلى الفارض والبكر .

ثم قال ابن عصفور ^(٢) : وهذا عندنا غير جائز ؛ لأن إقامة المفرد مقام المفعولين ليس بقياس ، وأيضاً فإن ذلك ليس فيه ما سوغ في « أن » وضعها وضع المفعولين من الطول وجريان المفعولين بالذكر في الصلة ، فإذا لم يكن ذلك قياساً حملنا قول العرب : ظننت ذاك ، على أن ذاك إشارة إلى المصدر ، لأن ذلك قد ثبت في مثل قوله تعالى : ﴿ ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور ﴾ ^(٣) ، أي : صبره .

وأقول : لم لا يحمل ما ذهب إليه المازني على أن « ذاك » في جواب : هل ظننت زيدا قائماً ؟ إذا قيل : ظننت ذاك ، إشارة إلى المصدر ، كما ذهب إليه سيويه فيما نقلناه عنه ؛ إذ إن معنى : هل ظننت زيدا قائماً ؟ ، هل ظننت قيام زيد ؟ ، أي : هل ظننت هذا الظن ، فيكون الجواب : ظننت ذاك ، ومما يؤيد هذا الاحتمال التنظير له بوقوع « أن » ومعموليهما في موقع المفعولين مع كونها تقدر بالمفرد .

والذي اعترض به ابن عصفور على المازني من أن « ذاك » ليس فيه من الطول ما في « أن » ومعموليهما ، وليس فيه جريان المفعولين بالذكر ليس بشيء ؛ لأنه ليس قائماً مقام المفعولين بهذا التفسير ، وإنما هو قائم مقام المصدر ، وهذا يتفق مع كونه إشارة إلى المصدر كما جاء في كلام

(١) البقرة : ٦٨ . (٢) شرح الجمل ١ / ٣١٨ ، ٣١٩ .

(٣) الشورى : ٤٣ .

ابن عصفور نفسه ، وكما خرجه عليه سيبويه وغيره كما سبق بيانه ، فهو قائم مقام مفرد يؤدي معنى النسبة التي بين المفعولين ، وليس قائما مقام المفعولين ، وهذا المفرد هو المصدر المأخوذ من المفعول الثاني مضافا إلى الأول .

وهنا أمر يجب التنبيه عليه ، وهو أن المصدر المذكور لا يكتفي به الفعل لو جاء صريحا بعده ، فلا يصح أن يقال : ظننت قيام زيد ، إلا بتقدير مفعول ثان ، لكنه يكتفي به لو جاء في صورة « أن » ومعمولها ، أو « أن » المصدرية الناصبة ومدخولها أو اسم الإشارة المشار به إليه أو الضمير الراجع إليه .

وفي هذا يقول الصيمري ^(١) : « ويجوز أن تذكر المصدر ولا تذكر المفعولين فتقول : ظننت ظنا ، كما قال الله عز وجل : ﴿ وظننتم ظن السوء ﴾ ^(٢) ، ويجوز أن تقول : ظننت ذاك ، فلا تحتاج إلى ذكر اسم آخر ، لأن ذاك إشارة إلى المصدر ، ويجوز الاختصار على المصدر .

وتقول : ظننت أن زيدا قائم ، فـ « أن » وما عملت فيه بتقدير اسم واحد تقديره : ظننت قيام زيد ، ولو ذكرت قيام زيد بعد ظننت لاحتجت إلى مفعول آخر » .

ويقول أيضا : « وإذا قلت : ظننت قيام زيد ، فهو اسم واحد في اللفظ ، فلا بد من اسم آخر على ما بينا » .

ويرد ابن عصفور ^(٣) ما ذهب إليه المازني بقول الشاعر : (كامل)

(١) البصرة والتذكرة ١ / ١١٤ ، ١١٥ .

(٢) الفتح : ١٢ . (٣) شرح الجمل ١ / ٣١٩ .

يا عمرو إنك قد مللت صحابتي

وصحابتيك إخال ذاك قليل^(١)

لأنه أتى بـ « ذاك » مع ذكر المفعولين ، قال : ولو كانت إشارة إلى المفعولين لم يحتاج إلى ذكره مع المفعولين وهما صحابتيك وقليل ، فدل ذلك على أن « ذاك » إشارة إلى المصدر ، وهذا البيت من قبيل ما ذكرنا من قبل أنه يجوز الإلغاء مع تأكيد الفعل بالإشارة إلى المصدر .

وأقول : إذا وجهنا ما ذهب إليه المازني بما تقدم وهو أن « ذاك » إشارة إلى المصدر المؤدي معنى النسبة بين المفعولين لم يتجه عليه هذا الرد .

مجيء ظن بمعنى اتهم :

قال سيبويه : « وقد يجوز أن تقول : ظننت زيدا ، إذا قال : من تظن ؟ ، أي : من تتهم ، فتقول : ظننت زيدا ، كانه قال : اتهمت زيدا ، وعلى هذا قيل : « ظنين » ، أي : متهم ، ولم يجعلوا ذاك في حسبت وخلت وأرى ، لأن من كلامهم أن يدخلوا المعنى في الشيء لا يدخل في مثله »^(٢) .

يشير إلى أن الفعل « ظن » يختص بمجيئه بمعنى اتهم ، فيتعدى حيثنذ إلى مفعول واحد^(٣) ، والاتهام - كما قال الرضي - أن تجعل

(١) شرح الجمل ٣١٩/١ ، ومغني اللبيب ص ٨٤١ .

(٢) الكتاب ١٢٦/١ .

(٣) شرح الأنموذج ص ١٤٩ ، والإرشاد ص ١٨٧ ، والمخلص ٢٥٧/١ .

شخصا موضع الظن السيء^(١).

وقوله : « وعلى هذا قيل : ظنين ، أي : متهم » فيه إشارة إلى قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي قوله تعالى : ﴿ وما هو على الغيب بظنين ﴾^(٢) بالطاء ، وباقي السبعة يقرءونه بالضاد^(٣) ، وفيه أيضا إشارة إلى أن « فعيل » في هذه القراءة بمعنى مفعول ، فمعناه : مظنون ، أي : متهم ، وأما قراءة الباقيين بالضاد فهو فيها بمعنى فاعل من ضن يضمن إذا بخل ، فكانه قيل : وما هو على الغيب بخيلا^(٤) ، أي : لا يبخل بما عنده من علم انوحي^(٥).

وقوله : « لأن من كلامهم أن يدخلوا المعنى .. » ، أي أن من نهج العرب في لغتهم اختصاص أحد المتماثلين بمعنى ليس في الآخر ، وظننت من هذا القبيل لأنه اختص دون حسب ونحوه بمعنى الاتهام ، ولعل من هذا القبيل اختصاص « أن » المفتوحة الهمزة بمعنى لعل دون « إن » المكسورة الهمزة ، وكلاهما يفيد التوكيد ، وذلك في قولهم : إيت السوق أنك تشتري لنا شيئا ، أي : لعلك . حكاه الخليل^(٦).

ويشبه « ظن » في هذا الاستعمال « علم » الناصبة لمفعول واحد ، وقد ذكر ذلك سيويه^(٧) ، ومثل له بقول القائل : « قد علمت زيدا خيرا

(١) شرح الكافية ٢/ ٢٧٨ . (٢) التكوير : ٢٤ .

(٣) انظر الحجة لأبي علي الفارسي ٦/ ٣٨٠ ، وحجة القراءات لأبي زرعة ص ٧٥٢

والموضح ٣/ ١٣٤٤ ، والدر المصون ١٠/ ٧٠٧ .

(٤) انظر البسيط ١/ ٤٤٥ ، والمخلص ١/ ٢٦٢ ، ٢٦٣ .

(٥) الإيضاح ص ١٣٧ . (٦) الكتاب ٣/ ١٢٣ .

(٧) الكتاب ١/ ٤٠ ، ٢٣٧ .

منك « وذلك على أن « خيرا » منصوب على الحالية ، واستشهد له بقوله تعالى : ﴿ ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿ لا تعلمونهم الله يعلمهم ﴾ ^(٢) وقال : « كقولك لا تعرفونهم الله يعرفهم » ^(٣) ، كما استشهد بقوله تعالى : ﴿ والله يعلم المفسد من المصلح ﴾ ^(٤) .

وكذلك « رأى » إذا أريد رؤية العين ، و« وجد » إذا أريد وجدان الضالة ^(٥) ، و« جعل » إذا جعلت بمنزلة « عملت » ^(٦) .

* * *

(١) البقرة : ٦٥ . (٢) الأنفال : ٦٠ .

(٣) الكتاب ١ / ٢٣٧ . (٤) البقرة : ٢٢٠ .

(٥) الكتاب ١ / ٤٠ . (٦) الكتاب ١ / ٤٠ ، ٢ / ٣٩٠ .

المبحث الثامن : من أحكام أي

لم لا يجوز : أيهم مررت به ؟ :

قال سيبويه : " وسألته عن " أيهم " لم لم يقولوا : أيهم مررت به ؟ فقال : لأن " أيهم " هو حرف الاستفهام لا تدخل عليه الألف ، وإنما تركت الألف استغناء فصارت بمنزلة الابتداء ، ألا ترى أن حد الكلام أن تؤخر الفعل فتقول : أيهم رأيت ؟ ، كما تفعل ذلك بالألف ! فهي نفسها بمنزلة الابتداء " (١) .

الضمير في " وسألته " جعله بعضهم راجعا إلى أبي الخطاب الأخفش ، وهو أقرب علم مذكور في الباب ، ويجوز عندي أن يرجع إلى الخليل بن أحمد وفاقا لما أثر عن السيرافي من قوله : « كلما قال سيبويه » وسألته « أو » قال « من غير أن يذكر القائل فهو الخليل » (٢) .

وهذه المسألة تتعلق بما يسمى بالاشتغال ، ويعبر عنه سيبويه بالمنصوب بمضمر يفسره مذكور (٣) ، ويرى سيبويه (٤) أن همزة الاستفهام تنفرد عن غيرها من أدواته بجواز مجيء الاسم بعدها كما يجيء الفعل على حد سواء ، وأنها إذا جاء الاسم بعدها كان المختار فيه النصب نحو : أزيذا ضربته ؟ ، كما يقرر (٥) أنها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره بخلاف سائر أدواته ، فإنها قد تأتي لغير الاستفهام مثل « من » التي تستعمل موصولة وشرطية واستفهامية ، فلذلك تدخل

(١) الكتاب ١/ ١٢٦ . (٢) مقدمة الكتاب ص ١١ .

(٣) الكتاب ١/ ٨١ . (٤) المصدر السابق ١/ ٩٩ ، ١٠٠ .

(٥) المصدر نفسه ١/ ٩٩ .

الهمزة عليها إذا كانت مستعملة في غير الاستفهام كما في قوله تعالى :
﴿ أَمِن يَلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ ... ﴾ (١).

وقد تساءل سيويه عن قول العرب : « أَيُّهُمْ مررت به » برفع
« أي » الاستفهامية لِمَ لَمْ يَنْصِبُوا فِيهِ أَيًّا ؟ فكان الجواب أن أيا هنا
مستعملة في الاستفهام ، فلا تدخل عليها الهمزة ، كما تدخل على الاسم
فيختار فيه النصب ، فلهذا رفعت على الابتداء لأنها مبتدأ ، ولأن الفعل
بعدها لا تسلط له عليها .

وقوله : « وإنما تركت الألف استغناء » معناه أن دلالة « أي » على
الاستفهام بنفسها جعلتها مستغنية عن دخول الهمزة عليها .

وقوله : « فصارت بمنزلة الابتداء » معناه أن أيا إذا استعملت في
الاستفهام استحقت الصدارة وابتدئت بها الجملة ، ومن أدلة ذلك أنهم
يؤخرون الفعل عنها في قولهم : أَيُّهُمْ رأيت ؟ ، كما يفعلون ذلك مع
الهمزة التي للاستفهام .

وقوله : « كما تفعل ذلك بالألف » يعني همزة الاستفهام ، وجاء
في نسخة أخرى : « كما تفعل ذلك في " أما " » ومعناه أن « أما » لها
الصدارة لكونها حرف شرط .

هل يجوز : أَيُّهُمْ زيدا ضرب ؟ :

قال سيويه : « وإن قلت : أيهم زيدا ضرب ، قبح كما يتبح في
متى ونحوها ، وصار أن يليها الفعل هو الأصل : لأنها من حروف

الاستفهام، ولا يحتاج إلى الألف فصارت كـ "أين"، وكذلك "من" و"ما" لأنهما يجريان معها ولا يفارقانها" (١).

هذا الكلام يفسره قول سيبويه (٢): «حروف الاستفهام كذلك لا يليها إلا الفعل، إلا أنهم قد توسعوا فيها فابتدءوا بعدها الأسماء والأصل غير ذلك، ألا ترى أنهم يقولون: هل زيد منطلق؟، وهل زيد في الدار؟، وكيف زيد آخذ؟، فإن قلت: هل زيدا رأيت، وهل زيد ذهب، قبح لم يجز إلا في الشعر؛ لأنه لما اجتمع الاسم والفعل حملوه على الأصل».

وقوله أيضا: «واعلم أن حروف الاستفهام كلها يقبح أن يصير بعدها الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم: لو قلت: هل زيد قام؟ وأين زيد ضربته؟، لم يجز إلا في الشعر، فإذا جاء في الشعر نصبته إلا الألف فإنه يجوز فيها الرفع والنصب؛ لأن الألف قد يبتدأ بعدها الاسم» (٣).

ومعنى كلامه هنا أن «أيا، ومتى، وأين، ومن، وما» المستعملات في الاستفهام لا يفارقان معنى الهمزة وهو الاستفهام في تلك الحالة، فصارت في غير حاجة إلى تقدم الهمزة عليها، وأدوات الاستفهام كلها غير الهمزة لا يليها إلا الفعل في الأصل، فيقبح عند مجيء اسم وفعل بعدها أن يليها الاسم، فيقبح أن يقال: أيهم زيدا ضرب؟، ومتى زيدا ضرب عمرو؟، وأين زيد أقام؟، ونحو ذلك.

(١) الكتاب ١/١٢٦، ١٢٧. (٢) الكتاب ١/٩٨، ٩٩.

(٣) المصدر السابق ١/١٠١.

قال سيبويه : " تقول : من أمة الله ضربها ؟ وما أمة الله أتاها ؟
نصب في كد ذا : لأنه أن يلي هذه الحروف الفعلُ أولى ، كما أنه لو
اضطر شاعر في " متى " وأخواتها نصب فقال : متى زيدا
رأيتَه ؟ " (١) .

معنى هذا أن الاسم الواقع بعد أداة الاستفهام غير الهمزة يجب
نصبه بفعل مضمَر يفسره الفعل المذكور ؛ لأن الأصل فيها أن يليها
الفعل ، فإذا كان الفعل الذي وقع بعد المنصوب مشغولا بالعمل في
ضميره ، وجب تقدير فعل ناصب له ، فالفرق بين هذا ، وما تقدم منه ،
أن الممنوع ما يكون فيه الفعل صالحا للتسلط على الاسم غير مشغول
عنه .

وقوله : « كما أنه لو اضطر شاعر في متى وأخواتها ... » أراد به
ذلك الممنوع في الشر ، فإنه يجوز للشاعر في الضرورة أن يقدم الاسم
المنصوب على حد : أين زيدا قابلت ؟ ، ومتى زيدا رأيت ؟ ، وإذا تقرر
ذلك علم أن المثال الأخير في كلامه ينبغي أن يكون الفعل فيه غير متعد
إلى ضمير ، ولعل إثبات الضمير سهو من الناسخ . والله أعلم .

* * *

المبحث التاسع : متممات الباب

هل يصح الاختصار على أحد المفعولين :

من أحكام « ظن » وأخواتها أنها لا يصح فيها الاختصار على أحد المفعولين دون الآخر ، وقد تحدث عن ذلك سيبويه ^(١) في باب جعل عنوانه : « باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر » ، وذكر في ذلك الباب ثمانية أفعال وهي : حسب ، وظن ، وخال ، ورأى ، ووجد ، وعلم ، وزعم ، وأرى .

وذكر تعليل ذلك الحكم فقال : « إنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ها هنا أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقينا كان أو شكاً ، وذكرت الأول لتعلم الذي تضيف إليه ما استقر له عندك من هو ، فإنما ذكرت ظننت ونحوه لتجعل خبر المفعول الأول يقينا أو شكاً ، ولم ترد أن تجعل الأول فيه الشك أو تعتمد عليه في التيقن » .

وقال في باب : « إضمار المفعولين اللذين تعدى إليهما فعل الفاعل » : « وذلك لأن « حسبت » بمنزلة « كان » إنما يدخلان على المبتدأ والمبني عليه فيكونان في الاحتياج على حال ، ألا ترى أنك لا تقتصر على الاسم الذي يقع بعدهما ، كما لا تقتصر عليه مبتدأ ، والمنصوبان بعد « حسبت » بمنزلة المرفوع والمنصوب بعد ليس وكان » ^(٢) .

(١) الكتاب ١/ ٣٩ ، ٤٠ .

(٢) المصدر السابق ٢/ ٣٦٥ ، ٣٦٦ .

وقال في باب آخر : « وإنما افرقت حسبت وأخواتها والأفعال الآخر ؛ لأن « حسبت » وأخواتها إنما أدخلوها على مبتدأ ومبني عليه لتجعل الحديث شكاً أو علماً ، ألا ترى أنك لا تقتصر على المنصوب الأول كما لا تقتصر عليه مبتدأ ، والأفعال الآخر إنما هي بمنزلة اسم مبتدأ والأسماء مبنية عليها .. فلما صارت « حسبت » وأخواتها بتلك المنزلة جعلت بمنزلة إن وأخواتها إذا قلت : إنني ولعلني ولكنني وليتني ؛ لأن « إن » وأخواتها لا يقتصر فيها على الاسم الذي يقع بعدها ؛ لأنها إنما دخلت على مبتدأ ومبني على مبتدأ » ^(١) .

ويتفرع على ذلك مسألتان :

الأولى : في قول العرب : « ظننت ذاك » فإنه لا يدخل في هذا الباب ، وإنما هو من باب المنصوب على المصدرية ، وفي ذلك يقول سيويه : « وأما ظننت ذاك ، فإنما جاز السكوت عليه ، لأنك قد تقول : ظننت ، فتقتصر ، كما تقول : ذهبت ، ثم تعمله في الظن ، كما تعمل ذهبت في الذهاب ، فـ « ذاك » ها هنا هو الظن ، كأنك قلت : ظننت ذاك الظن ، وكذلك : خلت وحسبت ، ويدلك على أنه الظن أنك لو قلت : خلت زيدا ، وأرى زيدا ، لم يجز » ^(٢) ، وقد سبق الحديث عنه مفصلاً ^(٣) .

الثانية : في قول العرب : « ظننت به » ، فليس من ذلك الباب

(١) الكتاب ٢ / ٣٦٨ .

(٢) الكتاب ١ / ٤٠ ، وانظر في ذلك الأصول ١ / ١٨١ .

(٣) انظر ص ٧١ .

أيضا ، وإنما هو نظير نزلت به ، وقد بين ذلك فقال : « وتقول : ظننت به ، جعلته موضع ظنك ، كما قلت : نزلت به ، ونزلت عليه ، ولو كانت الباء زائدة بمنزلتها في قوله عز وجل : ﴿ كفى بالله ﴾ ^(١) لم يجز السكت عليها ، فكأنك قلت : ظننت في الدار ، ومثله : شككت فيه » ^(٢) .

هل يجوز حذف المفعولين اقتصارا ؟ :

وقول سيبويه ها هنا : « لأنك قد تقول : ظننت ، فتقتصر كما تقول : ذهبت ... » حديث بالإشارة عن حذف المفعولين اقتصارا ، وفيه ثلاثة مذاهب للنحويين ^(٣) :

أولهما : المنع ، وهو مذهب الأخفش ومن وافقه .

والثاني : الجواز ، قال ابن عصفور : وعليه أكثر النحويين ، وقال أبو حيان : هو مذهب الأكثرين .

والثالث : التفصيل ، فيجوز في ظننت وما في معناها ، ويمنع في علمت وما في معناها ، وهو مذهب الأعلام ومن وافقه .

قال ابن عصفور : « والصحيح أنه يجوز حذف المفعولين في علمت وظننت وما في معناهما ، وقد جاء ذلك في كلامهم : حكى سيبويه : أنهم يقولون : من يسمع يخل ، أي يقع منه خيلة ، وقال تعالى :

(١) جزء آية تكرر في مواضع من القرآن الكريم منها النساء : ٦ .

(٢) الكتاب ٤١ / ١ ، وانظر الأصول ١٨١ / ١ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٣١١ / ١ ، ٣١٢ ، وارتشاف الضرب ٥٦ / ٣ ،

وتوضيح المقاصد ٣٩٠ / ١ ، ٣٩١ ، والهمع ٢٢٥ / ٢ .

﴿ أعنده علم الغيب فهو يرى ﴾ ^(١) ، أي : يعلم ، وليس في الكتاب جلاء عن مذهب سيويه ، قلت : قول سيويه المتقدم يدل على جواز ذلك عنده ، لكن قيد ابن مالك مذهبه في شرح التسهيل ^(٢) ، فذكر أن شرط حذف المفعولين عنده أن توجد الفائدة بأن يقارن الحذف قرينة تدل على تحدد ظن أو علم ، وذكر أن ذلك أيضا مذهب المحققين كأبي الحسن ابن خروف وابن طاهر وأبي علي الشلوين ، واستشهد له بقوله تعالى : ﴿ والله يعلم وأنتم لا تعلمون ﴾ ^(٣) ، وقوله : ﴿ أعنده علم الغيب فهو يرى ﴾ ^(٤) ، وقول العرب : « من يسمع يخل » ، وقول الكميت : (طويل)

بأي كتاب أم بأية سنة

تري جهم عارا علي وتحسب ^(٥)

ثم ذكر أن مذهب ابن السراج ^(٦) والسيرافي هو جواز الاختصار على مرفوع هذه الأفعال مطلقا ، وقال : « كأن الذي دعاها لهذا أن الأخفش قال في كتابه المسمى بالمسائل الصغرى : تقول : ضرب عبد الله ، وظن عبد الله ، وأعلم عبد الله ، إذا كنت تخبر عن الفعل . هذا نصه ، والذي عندي في هذا أن الأخفش لم يقصد جواز الاختصار مطلقا ، بل مع قرينة محصلة للفائدة كقولك لمن قال : من ظنني ذاهبا ؟ : ظن عبد الله ولمن قال : من أعلمك أنني ذاهب ؟ : أعلم عبد الله ، ولذلك قال : إذا

(١) النجم : ٣٥ . (٢) ٧٤ ، ٧٣ / ٢ .

(٣) البقرة : ٢١٦ . (٤) النجم : ٣٥ .

(٥) التصريح ٢٥٩ / ١ ، والأشمونى ٣٥ / ٢ ، والهمع ٢٢٥ / ٢ .

(٦) الأصول ١٨١ / ١ .

كنت تخبر ، فإن الناطق بما لا فائدة فيه ليس بمخبر » (١) .

وقد تبع هذا المذهب الثاني بعض النحويين كالصيمري (٢) ،
والحيدرة اليميني (٣) .

والجرجاني يقرر في شرح الإيضاح أن ذلك مذهب سيويه فيقول :
« وأما السكوت على الفعل والفاعل وترك ذكر المفعولين فلا شبهة في
جوازه ، وذلك قولك : أعطيت وكسوت ، كما قلت : ضربت ، وكذلك
تقول : ظننت وحسبت ، فيجوز عند صاحب الكتاب وهو
الصحيح » (٤) .

ثم يذكر مذهب الأخفش في منع ذلك ، وتأيد أبي علي الفارسي
له ، ويقول معقبا : « والحقيقة بعد مع صاحب الكتاب » (٥) ، ويعلل
جوازه بأن الفائدة تحصل بالخبر والمخبر عنه ، وما تجاوز ذلك فهو زيادة
فيها وفضل بيان إن ذكر فحسن جميل ، وإن لم يذكر لم يلزم ، ولم يبطل
الكلام .

ويقول : « وقد وجدنا ذلك أعني السكوت على الفاعل مستعملا
مستقيما في المعنى ، وهو قولهم : من يسمع يخل .. ويدل عليه أيضا قوله
تعالى : ﴿ وظننتم ظن السوء وكنتم قوما بورا ﴾ (٦) ، وذاك أن ظن السوء

(١) شرح التسهيل ٢ / ٧٤ ، ٧٥ .

(٢) التبصرة والتذكرة ١ / ١١٤ .

(٣) كشف المشكل ١ / ٤٠٤ .

(٤) المقتصد ١ / ٦٠٨ . (٥) المصدر السابق ١ / ٦٠٩ .

(٦) الفتح : ٤٨ .

مصدر ، وليس بمفعول .. » ، ثم ينتهي إلى قوله : « فقد بان واستقر أن المذهب المستقيم ما ذهب إليه صاحب الكتاب فاعرفه » ^(١) .

أقول : والذي يظهر لي أن الحق مع الجرجاني في فهمه للمذهب سيويه ؛ لأن سيويه نظر لـ « ظننت » بـ « ذهبت » ، ثم ذكر جواز إعمال ظننت في المصدر وهو الظن ، كما يعمل ذهبت في الذهاب ، وهذا يدل على أن هذا الاستعمال عنده لم يراع فيه ذكر المفعولين لفظا ولا تقديرا ، وليس في كلام سيويه إشارة إلى اشتراط وجود قرينة تسوغ عدم ذكر المفعولين كما ذكر ذلك ابن مالك .

الجمع بين الضميرين في نحو : ظننتني :

من أحكام هذه الأفعال أنها يجوز فيها كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي المعنى ^(٢) ، فيتعدى فيها الفعل ضمير الفاعل إلى ضمير المفعول الأول مع كون مرجعهما واحداً نحو : ظننتني عالما ، وحسبتك غنيا ، وعلمتني منطلقا ، ووجدتك فعلت كذا ...

وقد تكلم سيويه ^(٣) عن ذلك الحكم في باب عنوانه : « هذا باب لا تجوز فيه علامة المضمرة المخاطبة ، ولا علامة المضمرة المتكلمة ، ولا علامة المضمرة المحدث عنه الغائب » ، قال : « وذلك أنه لا يجوز لك أن تقول للمخاطب : اضربك ، ولا اقتلك ، ولا ضربتك ، لما كان المخاطب

(١) المقتصد ١ / ٦١١ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٨٨ ، والمقتصد ١ / ٤٩٩ ، وشرح التسهيل ٢ / ٩٢ ،

والهمع ٢ / ٢٣٩ ، ٢٤٠ .

(٣) الكتاب ٢ / ٣٦٦ - ٣٦٨ .

فاعلا ، وجعلت مفعوله نفسه قبح ذلك ؛ لأنهم استغنوا بقولهم : اقتل نفسك ، وأهلك نفسك ، عن الكاف ها هنا ، وعن إياك ، وكذلك المتكلم لا يجوز له أن يقول : أهلكني ولا أهلكني ، لأنه جعل نفسه مفعوله فقبح ، وذلك لأنهم استغنوا بقولهم : أنفع نفسي عن ني وعن إياي ، وكذلك الغائب لا يجوز لك أن تقول ضربه إذا كان فاعلا وكان مفعوله نفسه ؛ لأنهم استغنوا عن الهاء وعن إياه بقولهم : ظلم نفسه ، وأهلك نفسه .

وذلك منه تمهيد لبيان هذا الحكم الذي اختصت به أفعال القلوب ، ولهذا قال مستدركا : « ولكنه قد يجوز ما قبح ها هنا في حسبت ، وظننت ، وخلت ، وأرى ، وزعمت ، ورأيت إذا لم تعن رؤية العين ، ووجدت إذا لم ترد وجدان الضالة ، وجميع حروف الشك ، وذلك قولك : حسبني ، وأراني ، ووجدتني فعلت كذا وكذا ، ورأيتني لا يستقيم لي هذا ، وكذلك ما أشبه هذه الأفعال تكون حال علامات المضميرين المنصوبين فيها إذا جعلت فاعليهم أنفسهم كحالها إذا كان الفاعل غير المنصوب » أي أنك تقول : حسبني ، كما تقول : حسبتك .

ثم بين أن إضمار المفعول الأول في ذلك واجب فقال : « ومما يثبت علامة المضميرين المنصوبين ها هنا أنه لا يحسن إدخال النفس ها هنا لو قلت : يظن نفسه فاعلة ، وأظن نفسي فاعلة ، على حد : يظنه ، وأظنني ، ليجزئ هذا من ذا لم يجزئ كما أجزأ أهلك نفسك عن أهلكك ، فاستغنى به عنه . »

ثم علل لاختصاص هذه الأفعال بذلك الحكم فقال : « وإنما افرقت « حسبت » وأخواتها والأفعال الأخر ؛ لأن « حسبت » وأخواتها

إنما أدخلوها على مبتدأ ومبني عليه لتجعل الحديث شكا أو علما ؛ ألا ترى أنك لا تقتصر على المنصوب الأول كما لا تقتصر عليه مبتدأ ، والأفعال الآخر إنما هي بمنزلة اسم مبتدأ والأسماء مبنية عليها ؛ ألا ترى أنك لا تقتصر على الاسم كما تقتصر على المبني على المبتدأ ؟ فلما صارت حسبت وأخواتها بتلك المنزلة جعلت بمنزلة « إن » وأخواتها إذا قلت : إنني ولعلني ولكنتي وليتني ؛ لأن « إن » وأخواتها لا يقتصر فيها على الاسم الذي يقع بعدها ؛ لأنها إنما دخلت على مبتدأ ومبني على مبتدأ .

وقال أيضا : « وإذا أردت بـ « رأيت » رؤية العين لم يجز : رأيتني ؛ لأنها حيثئذ بمنزلة « ضربت » ، وإذا أردت التي بمنزلة « علمت » صارت بمنزلة « إن » وأخواتها ؛ لأنهن لسن بأفعال ، وإنما يجئن لمعنى ، وكذلك هذه الأفعال إنما جئن لعلم أو شك ولم يرد فعلا سلف منه إلى إنسان يتدوّه .

ومن شواهد هذا الموضع قوله تعالى : ﴿ أن رآه استغنى ﴾ (١) ، وقول الشاعر : (طويل)

دعاني الغواني عمهن وخلتني

لي اسم فلا أدعى به وهو أول (٢)

وقول الآخر : (وافر)

لسان السوء تهديها إلينا وحتن وما حسبتك أن تحينا (٣)

(١) العلق : ٧ . (٢) تقدم هذا الشاهد ص ١٤ .

(٣) المغني ص ٢٤١ ، والهمع ٢ / ٢٤٠ ، والفرائد ١ / ٣٠٠ .

هل يكون الإلغاء واجبا :

يظهر من كلام سيويه في باب « إذن » أن إلغاء الفعل القلبي واجب في موضعين :

الأول : إذا وقع بين كان واسمها ، نحو : كان أرى زيد ذاهبا .

والثاني : إذا وقع بين اسم إن وخبرها نحو : إني أرى ذاهب .

والذي يحملنا على هذا القول أنه يشبه « إذن » في الإعمال والإلغاء بأفعال القلوب فيقول : « واعلم أن « إذن » إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل فإنك فيها بالخيار ، إن شئت أعملتها كإعمالك أرى ، وحسبت إذا كانت واحدة منهما بين اسمين ، وذلك قولك : زيداً حسبت أخاك ، وإن شئت ألغيت إذن كإلغائك حسبت إذا قلت : زيد حسبت أخوك » (١) .

ثم إنه يحكم على « إذن » في بعض مواضعها بالإلغاء وأنها لا تنصب ألبته ، ويشبهها بالفعل القلبي الواقع في أحد الموضعين المذكورين حيث يقول :

« واعلم أن « إذن » إذا كانت بين الفعل وبين شيء الفعل معتمد عليه فإنها ملغاة لا تنصب ألبته ، كما لا تنصب أرى إذا كانت بين الفعل والاسم في قولك : كان أرى زيد ذاهبا ، وكما لا تعمل في قولك : إني أرى ذاهب ، فإذا لا تصل في ذا الموضع إلى أن تنصب ، كما لا تصل أرى هنا إلى أن تنصب ، فهذا تفسير الخليل ، وذلك قولك : أنا إذن

أتبك ، فهي ها هنا بمنزلة « أرى » حيث لا تكون إلا ملغاة » (١) .

وكلام سيويه في الموضعين صريح في الإلغاء دون التعليق ، ومن العجب أن أحد الباحثين في عصرنا جعل هذين الموضعين من التعليق عند سيويه والخليل (٢) .

التعليق في أفعال القلوب المتصرفة :

ومن أحكام هذه الأفعال : التعليق ، وهو ضرب من الإلغاء ، إلا أنه يتعلق باللفظ دون المحل ، فهو إبطال العمل لفظا لا تقديرا ، وأما الإلغاء فهو إبطاله لفظا وتقديرا (٣) .

وقد ذكر سيويه (٤) هذا الحكم في باب سماه : « باب ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدى إلى المفعول ولا غيره » ، وبدأه بالتعليل قائلا : « لأنه كلام قد عمل بعضه في بعض فلا يكون إلا مبتدأ لا يعمل فيه شيء قبله ؛ لأن ألف الاستفهام تمنعه من ذلك » .

ومن الأمثلة التي ذكرها لذلك : قد علمت أعبد الله ثم أم زيد ؟ ، وسبب التعليق فيه أن الفعل ولية استفهام بالحرف وهو الهمزة .

قال سيويه (٥) : ومثل ذلك قوله عز وجل : ﴿ لنعلم أي الحزبين أحصى لما لبثوا أمدا ﴾ (٦) . هـ ، وهذه الآية علق فيها الفعل ؛ لأنه ولية

(١) الكتاب ١٤ / ٣ .

(٢) انظر النواسخ في كتاب سيويه لحسام سعيد النعيمي ص ٩٠ .

(٣) ابن يعيش ٨ / ٨٦ . (٤) الكتاب ١ / ٢٣٥ - ٢٤٠ .

(٥) الكتاب ١ / ٢٣٦ . (٦) الكهف : ١٢ .

استفهام بالاسم وهو "أي".

ومثل هذا ما ذكره بقوله : « وبعض العرب يقول : لقد علمت أي حِين عَقْبِي ، وبعضهم يقول : لقد علمت أي حِين عَقْبِي » (١).

ومن هذا القبيل قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ (٢) ، فقد عقب عليه بقوله : « ف » ما « ها هنا بمنزلة « أيهم » و « يعلم » معلقة » (٣) ، وفسر ذلك السيرافي (٤) بكون « ما » استفهاما ، والعامل فيها تدعون ، كأنه قيل : أيهم تدعون ؟ ، وقد ذكر صاحب كتاب : « النواسخ في كتاب سيويه » (٥) هذه الآية على أنها من مواضع التعليق مع « ما » النافية عند الخليل ، وذكر أن سيويه نقل ذلك عنه ، والذي يتضح من تعقيب سيويه وتفسير السيرافي أن الاستشهاد بالآية وقع على أن « ما » استفهامية لا نافية (٦) .

ومن مواضع التعليق عنده أن تتصدر الجملة بعد الفعل القلبي بلام الابتداء ، وفي ذلك يقول : « ومن ذلك : قد علمت لعبد الله خير منك ، فهذه اللام تمنع العمل كما تمنع ألف الاستفهام ؛ لأنها إنما هي لام الابتداء ، وإنما أدخلت عليه « علمت » لتؤكد وتجعله يقينا قد علمته ، ولا تحيل على علم غيرك ، كما أنك إذا قلت : قد علمت أزيد ثم أم عمرو ، أردت أن تخبر أنك قد علمت أيهما ثم ، وأردت أن تسوي علم

(١) الكتاب ١ / ٢٤٠ .

(٢) العنكبوت : ٤٢ ، وهي قراءة السبعة إلا عاصما وأبا عمرو ، انظر حجة القراءات

ص ٥٥٢ .

(٣) الكتاب ٣ / ١٤٨ . (٤) هامش (٦) في الكتاب ٣ / ١٤٨ .

(٥) ص ٨٩ . (٦) وانظر التبيان ٢ / ١٠٣٣ ، والدر المصون ٩ / ٢٣ .

المخاطب فيهما ، كما استوى علمك في المسألة حين قلت : أزيد ثم أم عمرو ، ومثل ذلك قوله عز وجل : ﴿ ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق ﴾ (١) « (٢) » .

ومنها أن تتصدر الجملة بـ « إن » التي في خبرها اللام ، وفي هذا يقول (٣) : « ومن ذلك أيضا قولك : قد علمت إنه خير منك ، ف « إن » ههنا مبتدأة ، و « علمت » ها هنا بمنزلتها في قولك : لقد علمت أيهم أفضل ، معلقة في الموضعين جميعا ، وهذه اللام تصرف « إن » إلى الابتداء ، كما تصرف « عبد الله » إلى الابتداء إذا قلت : قد علمت لعبد الله خير منك ، ف « عبد الله » هنا بمنزلة « إن » في أنه يصرف إلى الابتداء .. ونظير ذلك قوله عز وجل : ﴿ ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق ﴾ فهو ها هنا مبتدأ ، ونظير « إن » مكسورة إذا لحقتها اللام قوله تعالى : ﴿ ولقد علمت الجنة إنهم لمحضرون ﴾ (٤) « .

ومن شواهد ذلك عنده قول الشاعر : (طويل)

ألم تر إني وابن أسود ليلة

لنسري إلى نارين يعلو سناهما (٥)

والظاهر أنه يرى أن المعلق في تلك الحالة هو اللام ؛ لأنها المستوجبة لكسر همزة « إن » ، ويدل على ذلك قوله : « فإن لم تذكر اللام قلت : قد علمت أنه منطلق ، لا بتدوؤه وتحمله على الفعل ؛ لأنه لم

(١) البقرة : ١٠٢ . (٢) الكتاب ١ / ٢٣٦ ، ٢٣٧ .

(٣) الكتاب ٣ / ١٤٧ - ١٤٩ . (٤) الصافات : ١٥٨ .

(٥) الكتاب ٣ / ١٤٩ ، والأشْمُونِي ١ / ٢٧٥ .

يجئ ما يضطرك إلى الابتداء ، وإنما ابتدأت « إن » حين كان غير جائز أن تحمله على الفعل ، فإذا حسن أن تحمله على الفعل لم تخط الفعل إلى غيره » (١) .

وقد حكم بالضعف على تعليق الفعل إذا لم تذكر اللام نحو : علمت أن زيدا ذاهب ، ونظر لذلك بإلغاء الفعل المتصدر نحو : قد علمت عمرو خير منك ، ومراده بالضعف الامتناع كما سبق تقريره ، والدليل هنا أنه خرج قولهم : قد علمت عمرو خير منك ، بأنه على إرادة اللام ، أي أن الفعل فيه معلق عن العمل بلام مقدرة .

وقد بين أن المعلق وهو ما له الابتداء أو الصدر إنما يعلق الفعل عن نصب ما بعده لا ما تقدمه فقال : « وتقول : .. وعلمت عمرا أبوك هو أم أبو غيرك ، فأعملت الفعل في الاسم الأول ؛ لأنه ليس بالمدخل عليه حرف الاستفهام ، كما أنك إذا قلت : عبد الله أبوك هو أم أبو غيرك ؟ ، أو زيد أبو من هو ؟ ، فالعامل في هذا الابتداء ثم استفهمت بعده ، وما يقوي النصب قولك : قد علمته أبو من هو ؟ .. وتقول : قد دريت عبد الله أبو من هو ؟ ، كما قلت ذلك في علمت ، ولم يؤخذ ذلك إلا من العرب ، ومن ذلك : قد ظننت زيدا أبو من هو ؟ » (٢) .

وهذا البيان يدل على أن الجملة التي عُلِّقَ الفعل عن العمل فيها لفظا لها محل من الإعراب وأن محلها النصب ؛ لأنه إذا قيل : قد علمت عمرا أبوك هو أم أبو غيرك ، يكون فيه علم متعديا إلى مفعولين ، الأول

(١) الكتاب ١٤٩/٣ .

(٢) المصدر السابق ٢٣٧/١ .

منهما منصوب اللفظ ، والثاني منصوب المحل ، والمفعول الثاني في المثال جملة ، وهذه الجملة في محل نصب على أنها مفعول ثانٍ لـ « علم » .

وقد صرح بذلك ابن السراج بقوله : « وإذا ولي الظن حروف الاستفهام وجوابات القسم بطل في اللفظ عمله ، وعمل في الموضع » ^(١) .

كما ذكر ابن مالك في التسهيل وشرحه أن الجملة بعد المعلق سادة مسد مفعولين إن تعدى إلى اثنين ، وفي موضع الثاني إن تعدى إلى اثنين ووجد الأول ^(٢) ، وذهب الرضي ^(٣) إلى أن الجملة مع التعليق في تأويل المصدر مفعولا به للفعل المعلق كما كان كذلك قبل التعليق .

ويتلخص مما تقدم أن المعلقات التي ذكرها سيويه هي :

١ - الاستفهام بحرف أو اسم .

٢ - لام الابتداء .

٣ - اللام الواقعة في خبر « إن » .

ويحتمل أن يكون من المعلقات عنده اللام الواقعة في جواب القسم ؛ لأنه استشهد ببيت من شعر لبيد وهو قوله : (كامل)

ولقد علمت لتأتين منيتي إن المنايا لا تطيش سهامها ^(٤)

(١) الأصول ١ / ١٨٢ .

(٢) شرح التسهيل ٢ / ٩١ ، ٩٢ .

(٣) شرح الكافية ٢ / ٢٧٩ .

(٤) الكتاب ٣ / ١١٠ ، والحجة لأبي علي الفارسي ٦ / ١٤٣ ، والمقتصد ١ / ٦٠٩ .

وقال معقبا : « كأنه قال : والله لتأتين ، كما قال : قد علمت لعبد الله خير منك » ^(١) ، فهذا يحتمل أن يكون مراده أن لام القسم أو البمين بمنزلة لام الابتداء في التعليق ، فتكون « علم » فيه معلقة عن العمل فيما بعدها بتلك اللام .

لكن مع ذلك يحتمل وجها آخر وهو أن تكون « علمت » أجريت لإفادتها تحقيق الشيء وتوكيده مجرى القسم فتخرج عن طلب المفعولين ، وتتلقى بما يتلقى به القسم ، والجملة بعدها لا محل لها ^(٢) .

وتنظير سبويه له بنحو : « قد علمت لعبد الله خير منك » يقوي الوجه الأول .

وهناك موجبات للتعليق ذكرها النحويون ^(٣) غير ما تقدم ، وهي :

١ - أن يكون أحد المفعولين مدخولا لـ « ما » النافية نحو قوله تعالى : ﴿ وظنوا ما لهم من محيص ﴾ ^(٤) ، وقوله : ﴿ لقد علمت ما هؤلاء ينطقون ﴾ ^(٥) .

٢ - أن يكون مدخولا لـ « إن » النافية نحو قوله تعالى : ﴿ وتظنون

(١) الكتاب ١١٠ / ٣ .

(٢) انظر الحجة لأبي علي الفارسي ١٤٣ / ٦ ، وتخليص الشواهد ص ٤٥٣ .

(٣) الفصول الخمسون ص ١٧٥ ، وشرح التسهيل ٨٨ / ٢ ، وارتشاف الضرب

٦٩ / ٣ ، والمساعد ٣٦٧ / ١ ، والجامع الصغير ص ٧٢ ، وشرح شذور الذهب

ص ٤٧١ - ٤٧٣ ، والفرائد ٢٩٢ / ١ ، والهمع ٢٣٣ / ٢ .

(٤) فصلت : ٤٨ .

(٥) الأنبياء : ٦٥ .

إن لبثتم إلا قليلا ﴿١﴾ .

٣ - أن يكون مدخولا لـ « لو » كما في قول حاتم : (طویل)

وقد علم الأقوام لو أن حاتما أراد ثراء المال كان له وفر ﴿٢﴾

٤ - أن يكون مدخولا لـ « لعل » كما في قوله تعالى : ﴿ وما

يدريك لعله يزكى ﴾ ﴿٣﴾ ، وقوله : ﴿ وما يدريك لعل الساعة قريب ﴾ ﴿٤﴾ .

٥ - أن يفصل بين المفعول ومدخوله « لا » النافية نحو : أظن لا

يقوم زيد .

٦ - أن يفصل بينه وبين مدخوله « كم » الخبرية ، كما في قوله

تعالى : ﴿ ألم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون أنهم إليهم لا يرجعون ﴾ ﴿٥﴾ .

معنى « أرايتك » وأحكامه :

ومن مسائل هذا الباب قول العرب : « أرايتك » بمعنى أخبرني ،

والظاهر من كلام سيبويه أن هذا الفعل لا يكون الاسم الواقع بينه وبين

الاستفهام إلا منصوبا ، ولا يجوز فيه الرفع ، فهو يقول : « وتقول :

(١) الإسراء : ٥٢ .

(٢) شرح التسهيل ٨٩ / ٢ ، والفرائد ٢٩٢ / ١ ، والهمع ٢٣٤ / ٢ ، والأشمونى

٣١ / ٢ .

(٣) عبس : ٣ .

(٤) الشورى : ١٧ . (٥) يس : ٣١ .

أرايتك زيدا أبو من هو ، وأرايتك عمرا أعندك هو أم عند فلان ، لا يحسن فيه إلا النصب في زيد ، ألا ترى أنك لو قلت : أرايت أبو من أنت ، أو أرايت أزيد ثم أم فلان ، لم يحسن ؛ لأن فيه معنى : أخبرني عن زيد ، وهو الفعل الذي لا يستغنى السكوت على مفعوله الأول ، فدخل هذا المعنى فيه لم يجعله بمنزلة أخبرني في الاستغناء ، فعلى هذا أجري وصار الاستفهام في موضع المفعول الثاني «^(١)» .

ومعنى كلامه هذا أن « أرايتك » يختلف عن سائر أفعال هذا الباب في التعليق من جهة أن الاسم الذي يليه يكون واجب النصب ، ولا يجوز فيه الرفع ، وقوله : « وصار الاستفهام في موضع المفعول الثاني » دليل على أنه لم يمنعه كونه بمعنى أخبرني من أن يكون له مفعولان كما كان قبل أن يدخل فيه ذلك المعنى كما قال السيرافي «^(٢)» .

ويستفاد من ذلك أن « أرايت » بمعنى أخبرني لا يعلق عند سيويه ، قال السيوطي : ونازعه كثيرون وقالوا : كثيرا ما يعلق أرايت ، قال تعالى : ﴿ قل أرايتكم إن أتاكم عذاب الله أو أتتكم الساعة أغير الله تدعون ﴾ «^(٣)» ، ﴿ أرايت إن كذب وتولى ألم يعلم بأن الله يرى ﴾ «^(٤)» في آيات أخر ، وأجيب بأنه حذف فيها المفعول اختصاراً ، أي : أرايتكم عذابكم ؟ «^(٥)» .

ويستفاد من كلامه في موضع آخر أن الكاف في « أرايتك » حرف خطاب كالكاف في ذاك «^(٦)» ، فهو يقول : « واعلم أن « رويدا » تلحقها الكاف وهي في موضع افعل ، وذلك قولك : رويدك زيدا ، ورويدكم

(١) الكتاب ١/ ٢٣٩ ، ٢٤٠ . (٢) حاشية (١) من الكتاب ١/ ٢٤٠ .

(٣) الأنعام : ٤٠ . (٤) العلق : ١٣ - ١٤ .

(٥) معجم الهوامع ٢/ ٢٣٧ . (٦) الكتاب ١/ ٢٤٤ ، ٢٤٥ .

زيداً » ، ثم يقول : « فهذه الكاف لم تحيى علماً للمأمورين والمنهيين المضميرين ، ولو كانت علماً للمضميرين لكانت خطأ ؛ لأن المضميرين هـا هنا فاعلون ، وعلامة المضميرين الفاعلين الواو كقولك : افعلوا ، وإنما جاءت هذه الكاف تأكيداً وتخصيصاً » .

ثم ينفي عن تلك الكاف الاسمية مشيها لها بالكاف في ذاك ، وبعد التأكيد على عدم اسمية الكاف في « ذاك » يستدل على ذلك بقول العرب : أرأيتك فلاناً ما حاله ؟ ، وقد فصل العلماء القول في بيان حرفية هذه الكاف ، وأنها لا محل لها من الإعراب ، ومن ذلك ما ذكره الهمذاني بقوله ^(١) : لا يجوز أن يكون في موضع رفع لأنه لا رافع قبلها ، إذ ليست بفعل الفاعل الذي قبلها ؛ لأن فاعله التاء ، ولا يكون لفعل واحد فاعلان ، والكاف ليست من علامات المضمير المرفوع .

ولا يجوز أن يكون في موضع نصب ، لأن هذا الفعل يتعدى إلى مفعولين نحو : أرأيت زيدا ما صنع ، فلو جعلت الكاف في موضع نصب لكنت عديته إلى ثلاثة مفعولين ، وأيضاً فلو كان في موضع نصب لكان هو الفاعل في المعنى ، ويصير المعنى والتقدير : أرأيتك نفسك ، وهذا خلف من القول إذ ليس الغرض : أرأيتك نفسك ، بل أرأيت غيرك ، ألا ترى أنك إذا قلت : أرأيت زيدا ما صنع ، كان زيد غير المخاطب ، ولا هو بدل منه لأن المظهر لا يبدل من المخاطب . ا.هـ .

وقد سكت عن عدم جواز كونه في موضع جر لأنه ليس مضافاً إليه ولا مسبوقاً بحرف جر .

(١) الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢/ ١٤٦ ، ١٤٧ .

وهذا الفعل يحتمل وجهين في المعنى والاستعمال :

أولهما : أن يكون على معنى أرأيت نفسك ، كما يقال : أرأيتك على غير هذه الحال ، بمعنى : هل رأيت نفسك على غير هذه الحالة ، والكاف في هذا المعنى مفعول أول للفعل .

والثاني : أن يكون على معنى : أخبرني - كما ذكر سيويه هنا - ، وفيه تكون الكاف حرف خطاب لا محل لها كما تقدم ، وهذه مسألة خلافية ذهب فيها الفراء ^(١) والكسائي إلى أن الكاف لفظها لفظ نصب ، وتأويلها تأويل رفع ، ومثلها الكاف التي في دونك زيدا ؛ لأن المعنى : خذ زيدا ، وتعقبهما الزجاج ^(٢) بأن هذا القول لم يقله النحويون القدماء ، وهو خطأ ؛ لأنه إذا قيل : أرأيتك زيدا ما شأنه ، يصير معناه على هذا : أرأيت نفسك زيدا ما شأنه ، وهذا محال ، والذي يذهب إليه النحويون الموثوق بعلمهم أن الكاف لا موضع لها ، وأن المعنى : أرأيت زيدا ما حاله ، وإنما الكاف زيادة في بيان الخطاب ، وهي المعتمد عليها في الخطاب .

وفهم من تمثيله له فيما سبق أن المفعول الثاني معه لا يكون إلا جملة مشتملة على استفهام ، ولهذا كان الراجح تقدير المفعول الثاني في قوله تعالى : ﴿ قال أرأيتك هذا الذي كرمت على لئن أخرتن إلى يوم القيامة لأحتنكن ذريته إلا قليلا ﴾ ^(٣) ، فالتقدير : هذا الذي كرمت على لم كرمته ؟ ^(٤) .

(١) معاني القرآن له ١ / ٣٣٣ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٢٨٢ ، واللسان « رأى » .

(٢) معانيه ٢ / ٢٤٦ . (٣) الإسراء : ٦٢ .

(٤) الدر المصون ٧ / ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٢٨٢ .

المبحث العاشر : تعقيب ونقد

أولاً : ملاحظ على سيبويه في هذا الباب :

١ - يلحظ أن الأفعال التي ذكرها في هذا الباب لا تتفق في عددها مع ما ذكره المتأخرون كابن مالك ومن وافقه .

٢ - أنه استطرد إلى الحديث عن إجراء القول مجرى الظن عند جمهور العرب ، وفي لهجة بني سليم قبل أن يستكمل حديثه عن الإلغاء .

٣ - أنه تكلم في أول الباب عن دخول أفعاله في أحكام الاشتغال ، واستطرد في آخره إلى مسألة من مسائل الاشتغال تحدث فيها عن نصب الاسم مع الاستفهام في النثر والشعر ، والسر في ذلك أن هذا الباب سبقه حديث مستفيض عن الاشتغال في سبعة أبواب ^(١) ، وأعقبه حديث عنه في ثلاثة أبواب ^(٢) ، فكانت فكرة الاشتغال تسيطر على ذهنه ، وهو يتكلم في أحكام الباب .

٤ - أنه مع هذا الاستطراد ترك الحديث هنا عن أحكام تتعلق بإعمال أفعال هذا الباب ، وأحكام تتعلق بإلغائها لفظاً وتقديراً ، وهي أحكام التعليق ، لكنه استوفى ذلك في مواضع أخرى من الكتاب ، وقد سق إيراد ذلك في « متممات الباب » .

٥ - أن عباراته لم تخل من غموض وإيهام في بعض المواضع بحيث تحتاج إلى روية وإعمال فكر لإدراك ما يقصد إليه ، وقد تحتاج

أن ترجع إلى ما يفسرها في الكتاب نفسه أو في غيره من مؤلفات من بعده .

٦ - أن بعض عباراته مُلبسة حتى إنها أثارت الجدل بين العلماء في فهم المراد منها ، ودعت بعضهم إلى تغليظه ، وبعضهم للدفاع عنه .

٧ - أن بعض أمثله ظاهرها التعارض ، وتحتاج إلى توجيهها بما يدفع ذلك التعارض كما في المثالين : أين تُرى عبد الله قائما ، متى تظن عمرو منطلق .

٨ - أنه تجيء في ثنايا حديثه أحكام عامة كقوله : « الحد أن يكون الفعل مبتدأ إذا عمل » ^(١) ، وقوله : « من كلامهم أن يدخلوا المعنى في الشيء لا يدخل في مثله » ^(٢) .

٩ - أنه تجيء فيه إشارات تدل على أخذه عن السابقين كقوله : « أنشدناه يونس مرفوعا عنهم » ^(٣) ، وقوله : « وزعم أبو الخطاب - وسألته عنه غير مرة - أن ناسا من العرب يوثق بعربيتهم وهم بنو سليم يجعلون باب قلت أجمع مثل ظننت » ^(٤) .

ثانيا : ملاحظ على محقق الكتاب فيه :

مما لا شك فيه أن محقق الكتاب الأستاذ عبد السلام هارون رحمه الله قد خدم الكتاب خدمة ممتازة بتحقيقه له بالصورة التي ظهر عليها ، وأفاد بذلك الجم الغفير من الدارسين والباحثين ، إلا أنه تؤخذ عليه في

(١) الكتاب ١ / ١٢٠ . (٢) الكتاب ١ / ١٢٦ .

(٣) الكتاب ١ / ١٢٠ . (٤) الكتاب ١ / ١٢٤ .

هذا الباب ستة أمور :

١ - أنه لم يعن بالتنبيه إلى ما يحدث من سيويه من استطراد ، ولو تم ذلك لأعان الدارس أو القارئ على الفهم السريع والمحكم ، وجبذا لو أضاف إلى ذلك بيان علة الاستطراد ومناسبته .

٢ - أنه مع عنايته كثيرا ببيان القراءات القرآنية في الآيات يلحظ عليه عدم اهتمامه بتخريج الآيات ، وبيان ما فيها من شاهد ، وما تحتمله من أوجه إعراب ، ومن شأن ذلك لو حدث أن يعين على فهم نص سيويه وما يقصد إليه .

٣ - أنه أحيانا لا يضبط الشاهد مع كون ضبطه ضروريا لفهم المراد ، ومثال ذلك ما ورد في حاشية (٢) ص ١٢٤ من الجزء الأول حيث أورد الاستشهاد بقوله تعالى : ﴿ تَنْبُتُ بِالذَّهْنِ ﴾ على زيادة الباء لتوضيح كونها زائدة في قول سيويه : « وإن شئت رفعت بما نصبت » ، والاستشهاد به إنما يتم على قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي : « تَنْبُتُ » بضم التاء وكسر الباء ، لكنه لم يضبط الفعل ولم يذكر القراءة .

٤ - أنه قد يسقط من تعليقه شيء مهم لا يتم الكلام إلا به ، ومثال ذلك ما ورد في حاشية (٢) المذكورة حيث جاء فيها : « يريد أبو عثمان أنك إذا قلت : زيد منطلق ، فزيد مرفوع بالابتداء ، وإذا قلت : أقول زيدا منطلقا ، فهو منصوب بالفعل .. » ، وهذه العبارة ناقصة ؛ لأن الحديث في تخريج ما بعد « أقول » إذا رفع أو نصب ، فصواب العبارة : « يريد أبو عثمان أنك إذا قلت : أقول : زيد منطلق ، فزيد مرفوع بالابتداء .. » .

٥ - أنه قد يترك اللفظ الأنسب لعبارة سيويه - وهو الوارد في النسخة المطبوعة التي أشار إليها بالرمز (ط) وذكر في مقدمته : (٥٨/١) أنها حظيت بأصح نسخة من كتاب سيويه - ويثبت غيره ، كالذي ورد في توجيه سيويه لقول القائل : « أنت تقول زيد منطلق » حيث قال : « فصارت بمنزلة أخواتها وأقرت على الأصل » ، ولفظ « أقرت » من النسخة (ط) وقد أثبت مكانه « صارت » ، ولا شك أن « أقرت » في هذا السياق أنسب من « صارت » .

٦ - أنه أخطأ في ضبط « ظنك » في قول سيويه : « متى زيد ظنك ذاهب » فضبطه بالرفع ، والصواب نصبه ؛ لأن هذا المصدر يجيء بدلا من اللفظ بفعله ، قال ابن مالك : « وقد ينوب عن الفعل مصدره منتصبا انتصاب المصدر المؤكد للجمل فيجب إلغاؤه نحو : زيد منطلق ظنك ، أو زيد ظنك منطلق .. » (١) .

* * *

أهم نتائج البحث

وسأذكرها مرتبة وفق ورودها في البحث :

- ترجيح كون المؤلف إذا صدر الباب باسم الإشارة يشير به إلى متوقع متظر وقوعه (٧) .

- بيان الأدق في تعريف الفعل عند من قال : « كل كلمة تدل على معنى في نفسها مقترنة بزمان » وهو أن يقال : مقترنا بزمان (٩) .

- ترجيح استبدال كلمة المعنى بالتقدير في قول بعضهم : الإلغاء : ترك العمل لفظاً ومعنى ، والتعليق ترك العمل لفظاً لا معنى (١٠) .

- ترجيح مذهب من يرى أن الزعم قول غير صحيح (١٦) .

- التنبيه على خطأ بعض المعاصرين في عد عرف من أخوات ظن عند سيويه (١٨) .

- الرد على المبرد فيما نسبته إلى سيويه من مجيء « جعل » بمعنى « ظن » والاستدلال على غلطه في ذلك (٢١) .

- تقوية رد الجمهور ما ذهب إليه السهيلي في ظن وأخواتها من أنها تدخل في باب أعطى (٢٤) .

- الرد على ابن ولاد في تفسيره عبارة لسيويه (٣٠) .

- بيان مذهب سيويه في مسألة إلغاء الفعل المتصدر ، وذكر الأدلة الدالة على ذلك ، والرد على ابن ولاد فيما نسبته إلى سيويه في تلك المسألة (٣٠ : ٣٢) .

- ترجيح القول بجواز إلغاء الفعل المتصدر على ضعف (٣٦) .
- بيان مذهب سيويه في تقدم الحال على عاملها المتصرف (٣٧) .
- ترجيح مذهب من أجازوا أن يعمل القول في مفرد لا يؤدي معنى جملة ، وتقوية مذهبهم من كلام سيويه (٤٤) .
- إضافة تفسير آخر لعبارة لسيويه اختلف حولها العلماء (٥٣) .
- بيان أن سيويه قد يعبر عن الممتنع بأنه قبيح أو ضعيف ، والاستدلال على ذلك بكلامه (٥٧) ، (٦٠) .
- بيان أنه قد يعبر باسم التفضيل مريدا به ثبوت الوصف دون نظر إلى تفضيل (٥٦) ، (٦٢) .
- تحرير مذهبه في سد « أن » ومعمولها مسد مفعولي « ظن » وأخواتها خلافا لما تناقله النحويون (٦٨) ، (٦٩) .
- ترجيح ما ذهب إليه الجرجاني في تفسيره لمذهب سيويه حول حذف المفعولين اقتصارا (٨٥) ، (٨٦) .
- بيان أن سيويه ذكر موضعين لإلغاء أفعال هذا الباب وجوبا ، وأن من جعلهما من باب التعليق مخطئ (٨٩) ، (٩٠) .
- بيان ملاحظ على سيويه ومحقق الكتاب في هذا الباب .

فر البحث بعون الله وتوفيقه ..

أهم المصادر والمراجع

- القرآن الكريم .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان ، ت. د. مصطفى النمّاس ، ط. أولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي ، ت. د. عبد الله بركاتي ، د. محسن العمري ، ط. أم القرى الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م .
- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري ، ت. محمد بهجة البيطار ، ط. المجمع العلمي العربي - دمشق .
- ألفية ابن مالك في النحو والصرف ، ط. مكتبة طيبة بالمدينة المنورة .
- أمالي ابن الشجري ، ت. د. محمود طنّاحي ، مكتبة الخانجي بالقاهرة .
- الانتصار لسيويّه على المبرد ، لابن ولاد ، ت. د. زهير عبد المحسن ، ط. أولى ، مؤسسة الرسالة .
- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ، ت. محمد محيي الدين ، ط. المكتبة التجارية .
- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي ، ت. د. حسن فرهود ، ط. أولى ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .
- البحر المحيط لأبي حيان ، ط. دار الفكر ، الثانية ١٩٨٣م .
- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ، ت. د. عياد الثبتي ، ط. دار الغرب الإسلامي ١٩٨٦م .
- التبصرة والتذكرة للصيمري ، ت. د. فتحي علي الدين ، الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

- النذيل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان ، ت. د. حسن هنداووي
ط. دار القلم ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

- تسهيل الفوائد لابن مالك ، ت. محمد كامل بركات ، ط. دار الكاتب
العربي ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .

- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ، ط. الحلبي
بالقاهرة .

- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدمايني ، ت. د. محمد المفدى ،
ط. أولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ،
ت. د. عبد الرحمن سليمان ، ط الكليات الأزهرية .

- الجامع الصغير لابن هشام ، ت. د. أحمد الهرميل ، ط. الخانجي
١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ، ط. مطبعة المشهد الحسيني
بالقاهرة .

- حاشية الشمني على مغني اللبيب ، ط. المطبعة البهية بمصر .

- حاشية الصبان على شرح الأشموني للألفية ، ط. دار إحياء الكتب
العربية بالقاهرة .

- حاشية يس على التصريح ، ط. الحلبي بالقاهرة .

- حجة القراءات لأبي زرعة بن زنجلة ، ت. سعيد الأفغاني ، ط. مؤسسة
الرسالة - الخامسة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

- الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي ، ت. بدر الدين قهوجي ،
وبشير جويجاتي ، ط. دار المأمون للتراث - الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

- الدر المصون للسمين الحلبي ، ت. د. أحمد الخراط ، ط. دار القلم بدمشق - الأولى .

- ديوان عمر بن أبي ربيعة ، ط. الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٨ م .

- ديوان الهذليين ، ط. دار الكتاب ١٩٥٠ م .

- الرائد لجبران مسعود ، ط. دار العلم للملايين - الثالثة ١٩٧٨ م .

- شرح أبيات سيويه لابن السيرافي ، ت. د. محمد علي سلطاني ، ط. دار المأمون للتراث ١٩٧٩ م .

- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ، ط. دار السرور ببلبنان .

- شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ، ت. د. علي الشوملي ، ط. أولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- شرح الأنموذج في النحو للأردبيلي ، ت. د. حسني يوسف ، ط. مكتبة الآداب بالقاهرة .

- شرح التسهيل لابن مالك ، ت. د. عبد الرحمن السيد ، د. محمد بدوي المختون ، ط. هجر - الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .

- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، ت. د. صاحب أبو جناح ، ط. بغداد .

- شرح حماسة أبي تمام للأعلم ، ت. د. علي حمودان ، ط. أولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .

- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ، ت. أحمد أمين وعبد السلام هارون ، ط. دار الجيل - الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .

- شرح شذور الذهب لابن هشام ، تعليق عبد الغني الدقر ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

- شرح عمدة الحفاظ لابن مالك ، ت. عدنان الدوري ، ط. بغداد ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .

- شرح قطر الندى لابن هشام ، ت. محمد محيي الدين ، ط. دار الفكر .

- شرح كافية ابن الحاجب للرضي ، ط. دار الكتب العلمية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

- شرح الكافية الشافية لابن مالك ، ت. د. عبد المنعم هريدي ، ط. أم القرى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

- شرح كتاب سيويه للسيرافي ، ت. د. رمضان عبد التواب وآخرين ، ط. الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٦م .

- شرح اللوحة البدرية لابن هشام ، ت. د. هادي نهر ، ط. بغداد ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .

- شرح المفصل لابن يعيث ، ط. عالم الكتب - بيروت ، ومكتبة المتنبي - القاهرة .

- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوين ، ت. د. تركي العتيبي ، ط. مؤسسة الرسالة ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

- شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ، ت. د. جمال مخيمر ، ط. مكتبة نزار الباز - الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسلي ، ت. د. عبد الله بركاتي ، ط. أولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

- الفرائد الجديدة للسيوطي ، ت. الشيخ عبد الكريم المدرس ، ط. العراق .

- الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري ، ط. دار الكتب العلمية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

- الفريد في إعراب القرآن المجيد للمتجرب الهمداني ، ت. د. محمد حسن النمر ، د. فؤاد علي مخيمر - الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
- الفصول الخمسون لابن معطي ، ت. د. محمود الطناحي ، ط. عيسى الحلبي .
- فهارس كتاب سيويه للشيخ محمد عزيمة ، ط. مطبعة السعادة - الأولى ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- القاموس المحيط للفيروزابادي ، ط. دار الجليل - بيروت .
- الكتاب لسيويه ، ت. عبد السلام هارون ، ط. دار القلم بالقاهرة ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م .
- كشف المشكل للحيدرة اليمني ، ت. هادي عطية مطر - العراق ١٩٨٤م .
- الكليات لأبي البقاء الكفوي ، ط. مؤسسة الرسالة - الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .
- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري ، ت. غازي طليمات ، ط. دار الفكر - الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .
- لسان العرب لابن منظور ، ط. دار المعارف بالقاهرة .
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ، ت. د. محمد كامل بركات ، ط. دار الفكر ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- معاني القرآن للفراء ، ت. أحمد نجاتي ومحمد علي النجار ، ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠م .
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، ت. د. عبد الجليل شلبي ، ط. عالم الكتب - الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

- المعجم الوسيط لجماعة من علماء مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ط .
١٩٦٠ م .

- مغني اللبيب لابن هشام ، ت . د . مازن المبارك وآخرين ، ط . دار الفكر -
الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .

- المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني ، ط . دار المعرفة -
بيروت .

- المقتصد شرح الإيضاح للشيخ عبد القاهر الجرجاني ، ت . د . كاظم بحر
المرجان ، ط . العراق ١٩٨٢ م .

- المقتضب للمبرد ، ت . الشيخ محمد عزيمة ، ط . المجلس الأعلى
للشئون الإسلامية ١٣٩٩ هـ .

- الملخص لابن أبي الربيع ، ت . د . علي سلطان الحكمي ، ط . أولى
١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- مشور الفوائد لأبي البركات الأنباري ، ت . د . حاتم الضامن ، ط .
مؤسسة الرسالة - الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك للأشموني ، ط . دار إحياء الكتب
العربية بالقاهرة .

- الموضح في وجوه القراءات وعللها لابن أبي مريم ، ت . د . عمر
الكبيسي ، ط . أولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .

- النحو الوافي لعباس حسن ، ط . دار المعارف ١٩٧٥ م .

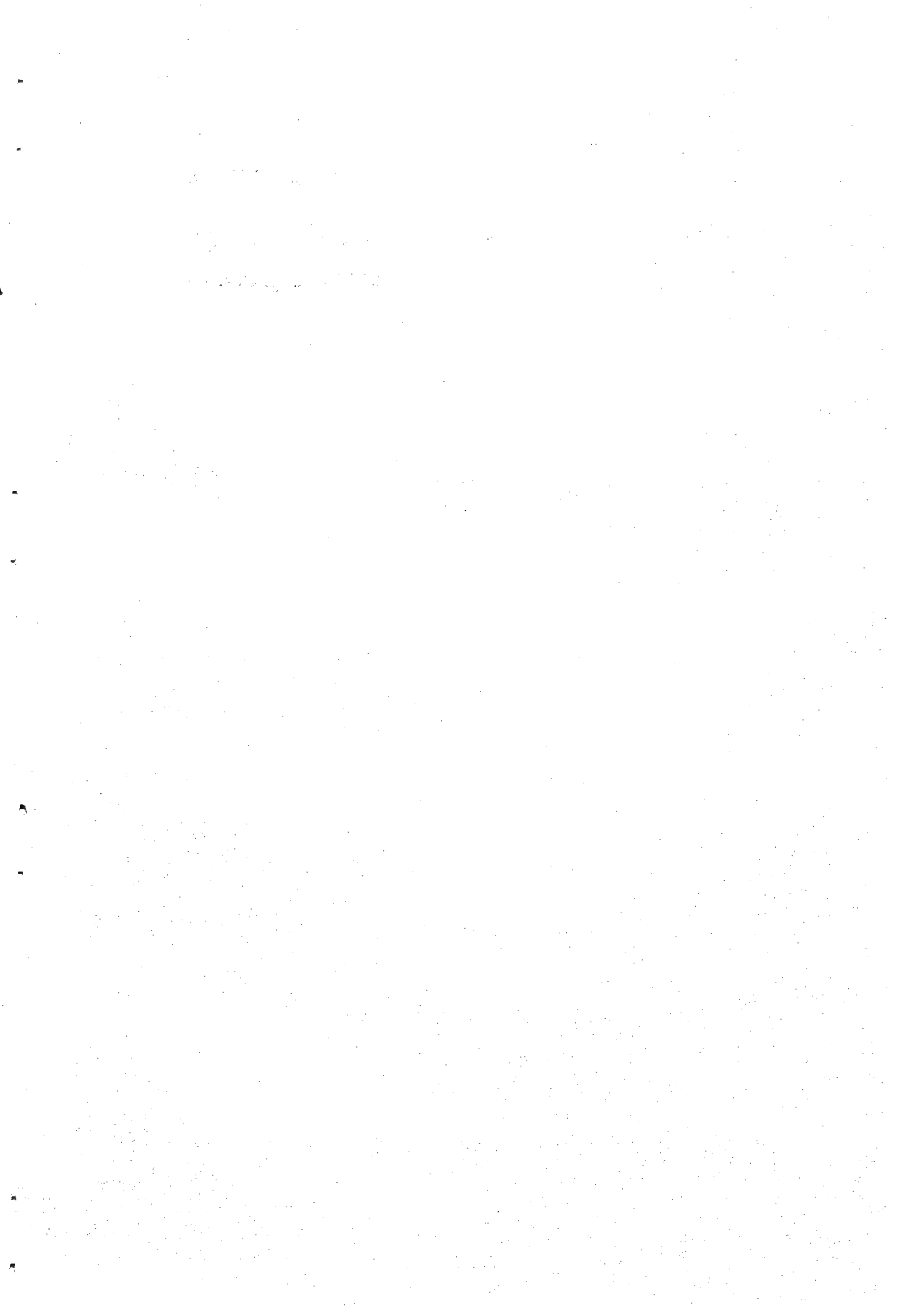
- النكت في تفسير كتاب سيويه للأعلم ، ت . د . زهير سلطان ، ط .

الكويت - الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

- النواسخ في كتاب سيويه لحسام سعيد النعيمي ، ط. دار الرسالة -
بغداد ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .

- مجمع الهوامع للسيوطي ، ت. د. عبد العال سالم ، ط. دار البحوث
العلمية بالكويت ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .

* * *



فهرس الموضوعات

١ - ٥

المقدمة

١١ - ٧

المبحث الأول : عنوان الباب

تفسير تصدير الباب باسم الإشارة ٧ - معنى الباب لغة
وعرفا ٨ - معنى الفعل لغة واصطلاحا ٨ - معنى قول
سيويه : تستعمل وتلغى ٩ - تعدد أسماء هذا الباب عند
النحويين ١٠ - موضوع الباب عند سيويه ١١ .

٢٦ - ١٢

المبحث الثاني : أفعال القلوب وعملها

الأفعال التي ذكرها سيويه ومعانيها والاستشهاد لها ١٢ -
شواهد لمجيء ظن وحسب وخال لغير المتيقن ١٣ - معنى
قول سيويه (وما يتصرف من أفعالهن) ١٧ - فعلا ن آخران
من أفعال هذا الباب ذكرهما سيويه في الكتاب ١٧ - بيان
خطأ باحث معاصر في عده « عرف » من أفعال هذا الباب
عند سيويه ١٨ - ذكر اختلاف النحويين في عدهم أفعال
هذا الباب ١٨ - الأفعال التي ذكرها ابن مالك ومن وافقه
وأقسامها ١٩ - اختلاف النحاة في عد « ألفى » من أفعال
هذا الباب ١٩ - اختلافهم في عد « درى » منها ٢٠ -
حديث سيويه عن « جعل » ٢٠ - تغليب المبرد لسيويه بشأن
« جعل » وموقف ابن ولاد من ذلك ٢١ - الرد على المبرد
في هذه المسألة ٢١ - اختلاف النحويين في « عد » ٢١ - عد
« حجا » من أفعال هذا الباب ، والاستشهاد له ٢٢ - عمل

هذه الأفعال وبعض أحكامها ٢٣ - الرد على السهيلي في جعله باب « ظن » من باب « أعطى » ٢٤ - بيان ما ذكره سيويه من أحكام هذه الأفعال في الاشتغال ٢٥ .

المبحث الثالث : حكم الإلغاء ومواضعه ٢٧ - ٤٠

إشارة سيويه إلى جواز الإلغاء ٢٧ - شواهد للإلغاء ٢٧ - تعليل الإلغاء ٢٨ - الرد على ابن ولاد في تفسيره كلام سيويه في تعليل الإلغاء ٢٩ - حكم إلغاء الفعل المتصدر ٣٠ - متابعة المبرد والجمهور سيويه في ذلك ٣٠ - تعليل منع إلغاء المتصدر ٣١ - الرد على ابن ولاد في تقريره لمذهب سيويه في هذه المسألة ٣١ - الأمور المؤيدة لما ذهب إليه في تقرير مذهب سيويه ٣٢ - القائلون بجواز إلغاء المتصدر ورد البصريين عليهم ٣٣ - مذهب ابن ولاد في هذه المسألة ، والرد عليه فيما نسبته إلى سيويه ٣٥ - حكم إعمال الفعل المتأخر ٣٦ - تفسير قول سيويه : « فهذا ضعيف كما يضعف : زيدا قائما ضربت » ٣٧ - شاهدان أوردهما سيويه لإعمال « زعم » ٣٨ - حكم الفعل القلبي إذا تقدم عليه شيء ٣٩ .

المبحث الرابع : القول وأحكامه ٤١ - ٥٤

الأصل في فعل القول أنه وضع لتحكي به جملة ٤١ - تعليل منع عمل القول في الجملة كما يعمل الظن ٤١ - تفسير قول سيويه : « وإنما تحكي بعد القول ما كان كلاما لا

قولا « ٤١ - تقسيم النحويين للفظ المفرد في هذه المسألة ٤٢
- الخلاف النحوي حول نصب القول للمفرد ٤٣ - بيان
تفريق سيبويه بين وجهين في « ان » الواقعة بعد القول ٤٤ -
إجراء القول مجرى الظن وشروطه وعلته ٤٦ - المشابهة بين
شئين لا يترتب عليها الاتفاق في جميع الأحكام ٤٨ - أمثلة
لتأثير المشابهة في الحكم النحوي ٤٩ - الشرط الثالث لإجراء
القول مجرى الظن ، والاستشهاد له ٥٠ - حكم إجراء
القول مجرى الظن ٥١ - تغليب المازني وغيره لسيبويه في
عبارة له في هذا الموضع ٥٢ - توجيه العلماء لعبارة سيبويه
٥٢ - وجه جديد في توجيه عبارته ٥٣ - لغة بني سليم في
إجراء القول مجرى الظن ٥٤ .

٥٥ - ٥٨

المبحث الخامس : إلغاء مصدر الفعل القلبي

إلغاؤه متوسطا ومتأخرا ٥٥ - حكم إلغاؤه متقدما ٥٥ - كيف
يتحقق توسط المصدر ٥٦ - اعتراض للمبرد في هذا الموضع
ورد العلماء عليه ٥٦ - تعليل منع إلغاء المصدر المتقدم ٥٧ .

٥٩ - ٦٥

المبحث السادس : تأكيد الفعل الملغى

جواز تأكيد بضمير مصدره ٥٩ - الفرق بين التوكيد
بالمصدر ، وضمير المصدر ٥٩ - تعليل منع تأكيد الفعل
الملغى بمصدر منصوب ٦٠ - الفرق بين : زيد ظننت ذاك
عاقل ، وزيد أظن ظني عاقل ٦١ - زيد ظننت ذاك عاقل ، قد
يكون فيه « ذاك » إشارة لغير مصدر ٦٢ - بيان اختلاف

عبارات النحويين عن هذا الموضع ٦٢ - بيان أن نحو :
عبد الله أظن منطلق ، أحسن من : عبد الله أظنه منطلق ،
وتعليل ذلك ٦٣ - إجمال مذهب سيويه في هذه المسألة ٦٤
- بيان أن أقرب تفسير لمذهب سيويه هو ما ذكره ابن أبي
الربيع في البسيط ٦٥ .

المبحث السابع : من أحكام أفعال القلوب ٦٦ - ٦٧

استغناء الفعل القلبي بـ « أن » ومعمولها ٦٦ - بيان أن « أن »
ومعمولها هنا في تقدير اسم واحد ، وأنه يسد مسد
المفعولين ، وأنه في موضع نصب على المصدرية عند
سيويه ٦٦ - مخالفة الأخفش لسيويه في هذه المسألة ٦٩ -
تعليل المبرد لها ٧٠ - تعليل الرضي لها ٧٠ - بيان أن « ذاك »
في نحو : ظننت ذاك في محل مفعول مطلق ٧١ - مجيء
ظن بمعنى اتهم وتعليل سيويه له ٧٤ - يشبه « ظن » في هذا
الاستعمال : علم ، ورأى ، ووجد ٧٥ .

المبحث الثامن : من أحكام أي ٧٧ - ٨٠

مسائل استطرادية تتعلق بالاشتغال ٧٧ - تعليل امتناع
العرب عن نصب « أي » في نحو : أيُّهم مررت به ؟ ٧٨ -
هل يجوز أن يقال : أيُّهم زيدا ضرب ؟ ٧٨ - تعليل منع
ذلك ٧٩ - الاسم الواقع بعد استفهام بغير الهمزة يجب
نصبه على الاشتغال ٨٠ .

٨١ - ٩٩

المبحث التاسع : متممات الباب

هل يصح الاختصار على أحد المفعولين في باب « ظن »
وأخواتها ؟ ٨١ - توجيه قول العرب : ظننت ذاك ،
وقولهم : ظننت به ٨٢ - هل يجوز حذف المفعولين
اختصاراً ؟ ٨٣ - ترجيح ما ذكره الجرجاني في تقريره لمذهب
سيبويه في تلك المسألة ٨٥ - الجمع بين الضميرين في نحو
ظننتني وبيان أن إضمار المفعول فيه واجب ٨٦ - تعليل
اختصاص أفعال القلوب بذلك ٨٧ - هل يكون الإلغاء
واجباً ٨٩ - تعليق أفعال القلوب ومواضعه ٩٠ - بيان أن
المعلق يعلق الفعل عما بعده لا ما قبله ، وأن الجملة التي
علق عنها الفعل لها محل من الإعراب وأن محلها النصب
٩٣ - المعلقات التي ذكرها سيبويه ٩٤ - معلقات أخرى
ذكرها العلماء ٩٥ - معنى « رأيتك » وأحكامه ٩٦ .

١٠٠ - ١٠٣

المبحث العاشر : تعقيب ونقد

ملاحظ على سيبويه في هذا الباب ١٠٠ .

مأخذ على محقق الكتاب فيه ١٠١ .

١٠٤ - ١٠٦

أهم نتائج البحث

١٠٧ - ١١٢

فهرس المصادر والمراجع

١١٣ - ١١٩

فهرس الموضوعات

رقم الإيداع بدار الكتب

٩٨/٩٧٠٥

I.S.B.N

977 - 19 - 6495 - X



للكمبيوتر . الطباعة . التصوير

ت : ٥٢٣٧٢٤٩ / ٥٢٣٧٢٥٠ / ٥٩٠٩٠٥٠ القاهرة